

البيانات المالية

لمشاريع الموازنات العامة
للسنة المالية ٢٠١٠م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الأخ/ رئيس مجلس النواب
الأخوة/ نواب رئيس المجلس
الأخوة/ والأخوات أعضاء المجلس

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

إعمالاً لأحكام المادة (٨٨) من الدستور، والمادة (٢٠) من القانون المالي،
والمادة (١٦٦) من اللائحة الداخلية لمجلس النواب، يشرفني أن أقف أمامكم
مجدداً لأقدم لكم ونيابة عن الحكومة البيان المالي لمشاريع الموازنات العامة
للسنة المالية ٢٠١٠م وكذا الإطار متوسط المدى للموازنة العامة للدولة
(٢٠١٠-٢٠١٢م).

كما يسعدني، بالأصالة عن نفسي، ونيابة عن زملائي رئيس وأعضاء
الحكومة، أن أعبر لمجلسكم الموقر عن جزيل الشكر والتقدير على تفهمكم
للظروف التي صاحبت إعداد مشاريع الموازنات العامة والتي حالت دون
عرضها على المجلس في بداية الموعد الدستوري، الأمر الذي يؤكد تنامي
مستوى ونوعية التعاون الجاد بين الحكومة والمجلس، وهذا ما عكس نفسه
على مستوى العلاقة التكاملية القوية والمستمرة بين السلطتين التشريعية
والتنفيذية الهادفة إلى خدمة المصالح العليا للوطن، آملين أن يثمر ذلك
التعاون والتكامل والثقة والوضوح في تذليل الصعوبات ومجابهة التحديات
التي تعترض تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي نسعى جميعاً
إلى تحقيقها.

الأخوة والأخوات

إن مشاريع الموازنات العامة المعروضة على مجلسكم تمثل في مجملها البرنامج التنفيذي السنوي لمجموعة السياسات والإجراءات والمشاريع التي تأمل الحكومة تنفيذها خلال العام القادم ٢٠١٠م، مسترشدة بالأهداف الاقتصادية والاجتماعية للتنمية، وكذلك بالأولويات التي تسعى الحكومة من خلال تنفيذها لتسريع خطوات بلوغ الأهداف الواردة في البرنامج الانتخابي لفخامة الأخ/ على عبدالله صالح رئيس الجمهورية (حفظه الله)، وكلنا أمل بأن تتضافر الجهود في السلطتين التشريعية والتنفيذية لتحقيق تلك الأهداف.

كما ان مشاريع الموازنات العامة تأتي في ظل ظروف بالغة الصعوبة والتعقيد، فعلى الرغم من تجاوز بلادنا جزئياً لتداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، وعلى الرغم من جهود الحكومة في تنفيذ حزمة السياسات المالية والاقتصادية والنقدية اللازمة لاحتواء تداعيات هذه الأزمة والحد من آثارها السلبية على الأنشطة الاقتصادية وعلى الموازين الكلية للاقتصاد من حيث مستوى عجز الموازنة، وحجم الدين العام، وعجز ميزان المدفوعات ومستوى العرض النقدي، إلا ان آثار الأزمة العالمية أظهرت بشكل قوي المخاوف والتحديات الاقتصادية الكبيرة التي تواجهها بلادنا في ظل الاعتماد شبه الكلي على سلعة واحدة في تمويل الخزينة العامة وكمصدر أساسي للدخل من العملات الأجنبية. وفي ضوء الانخفاض المستمر الفعلي والمتوقع في الكميات المنتجة من النفط، فإن الأمر يستدعي تقييم الآفاق في المدى المتوسط والمدى الطويل، ويحتم علينا جميعاً في السلطتين التشريعية والتنفيذية الوقوف بجدية حيال هذه التحديات، والخروج بإجماع حول السبل المتاحة والكفيلة بمواجهتها وبما يكفل تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصاديين.

وانطلاقاً من حرص الحكومة الكبير على أن تكون موازنات الدولة متسقة مع متطلبات معالجة الآثار السلبية الناجمة عن الأزمة المالية العالمية وتلبية احتياجات وطموحات المجتمع، وفقاً لما تسمح به الإمكانيات والموارد المتاحة، عمدت الحكومة إلى إعداد إطار متوسط المدى للموازنة العامة للدولة (٢٠١٠ - ٢٠١٢م) مستتدة إلى التقييم الموجز لمستوى أداء الاقتصاد الوطني وتنفيذ الموازنة العامة للدولة خلال الفترة (٢٠٠٦ - ٢٠٠٨م)

بوجه عام وعلى النتائج الفعلية الأولية لعام 2009م على وجه الخصوص، مما ساهم في توفير مقارنة علمية وعملية لواقع الاقتصاد الوطني ومستوى أدائه المتوقع خلال السنوات القليلة القادمة، إلى جانب معرفة درجة تأثر الاقتصاد الوطني بالأزمة العالمية والنتائج المترتبة على ذلك، وبهذا نكون قد وفرنا الأرضية المناسبة لتحديد التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه الاقتصاد الوطني والأولويات المجتمعية والتنمية التي نعمل جميعاً لتحقيقها، وكذا الموارد الاقتصادية المتاحة والمتوقعة وقدرة الاقتصاد الوطني على توظيفها بكفاءة لتحقيق ما نصبو إليه من أهداف وطموحات.

الأخ رئيس مجلس النواب الأخوة والأخوات أعضاء المجلس

لقد واجه الاقتصاد العالمي منذ وقت مبكر من العام الماضي 2008م تحديات غير مسبوقة تجسدت في أزمة ارتفاع أسعار المواد الغذائية والأولية، تبع ذلك مباشرة مع الربع الأخير من العام الماضي بروز الأزمة المالية والاقتصادية العالمية والتي تأثرت بها كل الاقتصاديات الكبيرة منها والصغيرة، وزعزعت استقرار النظام المالي العالمي ودخل الاقتصاد العالمي مرحلة من الركود والانكماش، ومن المتوقع أن يشهد الاقتصاد العالمي هذا العام تراجعاً بنسبة (1, 1%) مقارنة بمعدلات نمو عالية تجاوزت الـ (4%) خلال الفترة (2004 - 2008م)، كما أن حجم التجارة العالمية يتوقع أن يشهد هو الآخر تراجعاً هذا العام بنسبة (12%) مقارنة بمعدل نمو (3%) العام الماضي. ومع تفاقم آثار الأزمة العالمية، قامت العديد من الدول باتخاذ العديد من الإجراءات والتدابير الاستثنائية تركزت على إنقاذ المؤسسات المالية الكبرى وتوفير التمويلات اللازمة للأنشطة الاقتصادية، وفي نفس الوقت دعم ومساندة القطاعات المتضررة.

وخلال الربع الثالث من هذا العام، ومع تحسن الأوضاع المالية نتيجة للتدخل القوي للحكومات، بدأت بالظهور ملامح تشير إلى أن الاقتصاد العالمي يمكن أن يخرج من الركود غير المسبوق، لكن مازال الطريق طويلاً لمعالجة آثار الأزمة، وتشير توقعات صندوق النقد الدولي بأن التعافي سيكون على وتيرة بطيئة وأن يصل النمو الاقتصادي العالمي إلى (5, 2%) في العام 2010م، كما ان البيئة السائدة لا تزال مليئة بتحديات جسيمة

خصوصاً أن المؤسسات المالية تواجه تحديات إعادة بناء وهيكله لرؤوس أموالها والانسحاب التدريجي من الدعم الحكومي، ويوصى مستأولو المنظمات الدولية بالتزام أعلى درجات الحذر عند تنفيذ استراتيجيات الخروج من الأزمة، وضرورة الانتظار لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

وعلى المستوى المحلي، عانت بلادنا كغيرها من البلدان من آثار هذه الأزمة بصورة مباشرة وغير مباشرة، وانعكست تلك الآثار على الموازين الاقتصادية الكلية الداخلية منها والخارجية متمثلة في الزيادة المتوقعة في عجز الحساب الجاري، وفي الميزان الكلي لميزان المدفوعات، والزيادة في عجز الموازنة العامة للدولة، والناجمة بشكل أساسي عن الانخفاض الكبير في عائدات الصادرات النفطية بسبب الهبوط الكبير في أسعار النفط الخام، والانخفاض الحاد لكميات النفط المنتجة، إلى جانب تراجع الاستثمارات الخاصة وبالأخص الاستثمارات الخارجية، إضافة إلى تأثر القطاعات الاقتصادية المرتبطة بالعالم الخارجي مثل قطاعات السياحة والتجارة والنقل، الأمر الذي سينتج عنه تراجعاً في معدل النمو المستهدف لعام ٢٠٠٩م في القطاعات غير النفطية.

وفي المقابل، كان من الجوانب الإيجابية للأزمة واستمرار الركود الاقتصادي العالمي، انخفاض الأسعار العالمية للمواد الغذائية والسلع الأساسية المستوردة، مما ساهم في انخفاض معدلات التضخم ووصولها إلى أرقام أحادية هذا العام بمتوسط متوقع (٥, ٨٪) مقارنة بمعدل تضخم (٨, ١٠٪) نهاية العام الماضي ٢٠٠٨م.

ولاحتواء تلك الآثار ومحاولة وقف تداعياتها على الاقتصاد الوطني والمؤسسات المالية، فقد اتبعت الحكومة والسلطات النقدية سياسات استهدفت الحفاظ على الاستقرار النقدي والمصرفي، وخاصة فيما يتعلق باستقرار أسعار الصرف وامتصاص فائض السيولة وتعزيز سلامة الجهاز المصرفي وتخفيف تعرضه لتداعيات الأزمة من خلال إمداد القطاع المصرفي بحاجته من السيولة سواء بالعملة المحلية أو الأجنبية، ومن خلال تخفيض متطلبات الاحتياطي الإلزامي، كما قامت السلطات النقدية بتعديلات هامة في سياساتها المرتبطة بأسعار الفائدة الأساس،

وعلى فوائد الإقراض للقطاع الخاص استمراراً للسياسات الهادفة إلى حفز الاستثمار والمحافظة على الاستقرار النقدي وبالتالي الأسعار، والذي يُعد أحد أهم ركائز الاستقرار الاقتصادي اللازم لخلق بيئة استثمارية جاذبة للاستثمارات المحلية والأجنبية.

وفي هذا السياق، وعلى الرغم من التفويض الممنوح لها من مجلسكم الموقر بإجراء تخفيضات في الإنفاق لتخفيف آثار تداعيات الأزمة المالية العالمية، حرصت الحكومة، ممثلة بوزارة المالية، على تنفيذ جميع الالتزامات المعتمدة في الموازنة لهذا العام، كما حرصت ومنذ وقت مبكر على التسريع بوتيرة تنفيذ المشاريع الاستثمارية من خلال الارتباط بطلبات الإنفاق الاستثماري لكافة الجهات من بداية العام مقارنة بالأعوام الماضية، وذلك بهدف تفعيل الأنشطة الاقتصادية للقطاعات المختلفة في الاقتصاد، ولتخفيف تداعيات الأزمة المالية العالمية على القطاع الخاص، وتعكس بيانات مؤشرات الاقتصاد الكلي الموضحة تالياً تلك التطورات.

أسهمت الإجراءات التي اتخذتها الحكومة مع بداية ظهور الأزمة، رغم الظروف الاقتصادية الدولية غير المستقرة، في تحقيق الاقتصاد الوطني نتائج إيجابية خلال العام الماضي ٢٠٠٨م، تمثلت في تحقيق معدل نمو بلغ (٦٦,٤٪)، كما تم تنفيذ موازنة العام الماضي ٢٠٠٨م والوصول بعجز الموازنة إلى مستويات تقل كثيراً عن المستويات المخططة في الموازنة المعتمدة بحوالي (٣٠٪)، ومن المتوقع استمرار هذه المؤشرات خلال العام الحالي، وأن يتم تحقيق نمو إيجابي مدعوم بدخول مشروع الغاز الطبيعي المسال مرحلة الإنتاج، والمحافظة على مستويات النفقات الاستثمارية الحكومية والعامة، ومعدلات النمو الحقيقية في القطاعات الاقتصادية غير النفطية.

وفيما يلي تلخيص للنتائج المحققة خلال الفترة الماضية والتوقعات للعام القادم:

- أظهرت البيانات الإحصائية المتاحة لمستوى أداء الاقتصاد الوطني خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠٠٨م) عن تحقيق مستوى أداء مقبول حيث حقق الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي معدل نمو متوسط (٢,٤٪)، وكان للقطاعات الاقتصادية غير النفطية الدور الرئيسي في تحقيق النمو، حيث نمت

خلال نفس الفترة بمعدل سنوي متوسط (٨٪) فيما تراجع الناتج المحلي الحقيقي لقطاع استخراج النفط خلال نفس الفترة بمعدل سنوي متوسط (٨,٥٪).

• أدى دخول الغاز الطبيعي مرحلة الإنتاج نهاية عام ٢٠٠٩م إلى تحول معدل نمو قطاع استخراج النفط والغاز من سالب خلال الثلاث السنوات السابقة إلى موجب بنحو (٧,٢٪) إلى جانب تراجع معدل نمو القطاعات غير النفطية عام ٢٠٠٩م عن مستواه خلال السنوات السابقة بسبب استمرار تداعيات الأزمة المالية العالمية على القطاعات الحقيقية في الاقتصاد، مما نتج عنه تراجع معدل النمو المتوقع للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي هذا العام إلى (٥,٤٪)، وكذا تراجع حجم المدخرات القومية عام ٢٠٠٩م مقارنة بما كانت عليه عام ٢٠٠٨م، وهذا ما يفسر تراجع معدل نمو الاستثمارات العامة وبالتالي تراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لنفس العام.

• بلغ معدل التضخم خلال العامين ٢٠٠٧م و٢٠٠٨م نحو (٩,٧٪) و(٨,١٠٪) على التوالي، مما عكس نفسه على مستويات الاستثمار والأرباح والدخول، أما عام ٢٠٠٩م فيتوقع تراجع معدل التضخم إلى نحو (٥,٨٪) نتيجة الانخفاض الملحوظ في أسعار السلع الأساسية والمواد الغذائية المستوردة.

• أدى التراجع الكبير في عائدات الصادرات النفطية وبنحو (٧٥٪) بسبب انخفاض كميات إنتاج النفط وتراجع أسعاره في السوق الدولية في عام ٢٠٠٩م، مقارنة بمستوياتها في عام ٢٠٠٨م، إلى تحول فائض الميزان التجاري الذي تحقق خلال السنوات السابقة إلى عجز وذلك على الرغم من تراجع مدفوعات الواردات بسبب انخفاض قيمة الواردات بنحو (٢٤٪)، وقد كان لذلك تأثير سلبي على موقف ميزان المدفوعات الذي تحول هو الآخر من فائض إلى عجز.

• يلاحظ أن مستويات استثمارات القطاع الخاص المحلي لا تعكس طموحات الحكومة في قيام القطاع الخاص بدوره الرئيسي في أخذ زمام المبادرة في قيادة عملية التنمية الاقتصادية، حيث إن هذه الاستثمارات لا تتجاوز نسبتها إلى إجمالي الاستثمارات (٢٨٪) عام ٢٠٠٨م و(٣٣٪) عام ٢٠٠٩م مما يعكس استمرار تدني دور القطاع الخاص في قيادة عملية التنمية، وقد تزامن ذلك مع استمرار ارتفاع نسبة الاستثمارات الحكومية والعامه حيث بلغت (٤٥٪) عام ٢٠٠٨م وحوالي (٤٨٪) عام ٢٠٠٩م، مما يؤكد أهمية الاستثمارات العامة في تفعيل الأنشطة الاقتصادية، وقيادة عملية التنمية وتوفير فرص عمل جديد.

• ومن الآثار غير المواتية للأزمة المالية العالمية تراجع حجم الاحتياطات الخارجية للبنك المركزي من (١, ٨) مليار دولار في نهاية عام ٢٠٠٨م، إلى أدنى مستوياتها في شهر يوليو ٢٠٠٩م عند حوالي (٨, ٦) مليار دولار، لتعاود التحسن نهاية الربع الثالث لتصل إلى حوالي (٢, ٧) مليار دولار مع قيام صندوق النقد الدولي بإضافة قيمة حصة الجمهورية اليمنية في تخصيصات حقوق السحب الخاصة التي نفذها الصندوق في شهر سبتمبر الماضي لكافة الدول الأعضاء في المنظمة الدولية، حيث بلغت حصة بلادنا حوالي (٣٠٥) مليون دولار.

• بالنسبة لتطورات المالية العامة خلال العام الماضي ٢٠٠٨م فقد سبق للحكومة عرض الحساب الختامي على مجلسكم، والذي يظهر تراجع نسبة العجز النقدي الصافي للموازنة العامة للدولة إلى (٨, ٣٪) من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالعجز المقدر في الموازنة عند (١٤, ٦٪)، أما بالنسبة للعام المالي الحالي، وعلى الرغم من الانخفاض الكبير في الموارد العامة وخاصة خلال النصف الأول من العام، فقد أظهرت نتائج التنفيذ الفعلي للموازنة العامة للدولة للفترة (يناير - سبتمبر ٢٠٠٩م) عن عجز فعلي بمبلغ (٣٣٥) مليار ريال، مقارنة بالعجز المقدر لنفس الفترة بمبلغ (٣٢٠) مليار ريال أي بزيادة طفيفة عن العجز المخطط للفترة (يناير - سبتمبر) بحوالي (١٥) مليار ريال على الرغم من انخفاض الإيرادات الفعلية المحصلة عن الإيرادات المخططة في نفس الفترة بحوالي (١٢٧) مليار ريال.

- لاشك ان ماتشهد هذه المناطق في بلادنا من احداث، تلقي بظلالها السلبية على مجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية عامة وعلى الموازنة العامة وأولوياتها الإنمائية على وجه الخصوص.

توقعات أداء الاقتصاد الكلي خلال عام ٢٠١٠م:

١. النمو الاقتصادي:

تظهر التوقعات الاقتصادية لأداء الاقتصاد القومي خلال عام ٢٠١٠م تحقيق الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي معدل نمو مرتفع يصل إلى نحو (٢, ٧٪)، متجاوزا معدل النمو المتوقع في إطار نتائج عملية المراجعة النصف مرحلية للخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتخفيف من الفقر، وكذا توقعات مستوى أداء الاقتصاد الوطني في ظل التطورات المحلية والإقليمية والدولية وبالأخص استمرار الآثار السلبية للأزمة المالية والاقتصادية العالمية.

وتظهر البيانات المتاحة أن العامل الرئيسي لارتفاع معدل النمو المتوقع للعام القادم هو الزيادة الكبيرة في حجم إنتاج الغاز الطبيعي المسال (LNG) والذي يتوقع أن يرتفع في ٢٠١٠م بما نسبته (٤٥٨٪) مقارنة بالعام الجاري، مما سيترتب عليه نمو الناتج المحلي الحقيقي لقطاع النفط والغاز عام ٢٠١٠م ليصل إلى (٢٠٪) وذلك رغم تراجع إنتاج النفط الخام عام ٢٠١٠م، فيما يتوقع ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي للقطاعات غير النفطية من (٢, ٤٪) عام ٢٠٠٩م إلى (٧, ٤٪) عام ٢٠١٠م، وهذا يبرز الأثر الإيجابي لدخول قطاع الغاز الطبيعي مجال الإنتاج، ومساهمته في تعزيز النمو وتنويع مصادر الإنتاج والدخل بما يساهم في تطوير هيكل الاقتصاد الوطني.

٢. التضخم:

تشير التوقعات الاقتصادية الكلية إلى أن الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية قد ساهمت في خفض معدلات نمو الطلب المحلي الكلي وبالأخص في الجانب الاستثماري، حيث لم يتجاوز معدل نموه (١, ٧٪) عام ٢٠٠٩م ويتوقع ارتفاعه عام ٢٠١٠م إلى (٩, ٨٪) وذلك بسبب تراجع أسعار العديد

من السلع المستوردة الهامة كالقمح والحديد والحليب والزيوت وغيرها خلال السنوات السابقة وثباتها خلال العام القادم، وهذا ما ترتب عليه انخفاض معدل التضخم لأسعار التجزئة من متوسط (٨, ١٠٪) عام ٢٠٠٨م إلى متوسط (٥, ٨٪) عام ٢٠٠٩م ويتوقع عدم تجاوزه (٦, ٩٪) عام ٢٠١٠م، وهذا ما سيساعد في الحد من آثار ارتفاع الأسعار على مستويات المعيشة وبالأخص على ذوي الدخل المحدود، وتوفير بيئة مناسبة لخفض أسعار الفائدة بما قد يشجع على زيادة الإقراض والاستثمار.

٣. البطالة:

تظهر التوقعات الرسمية ثبات معدل البطالة عام ٢٠١٠م عند مستواه الحالي لعام ٢٠٠٩م، وذلك استناداً إلى التوقعات بتسريع تنفيذ العديد من المشاريع الممولة خارجياً وتشغيل المنجز منها، هذا إلى جانب البدء بتنفيذ بعض مشاريع القطاع الخاص الخارجي، وجذب جزء من الاستثمارات الخارجية وبالأخص الاستثمارات القادمة من الدول الشقيقة المجاورة، والتي تبحث عن مجالات استثمار بديلة في المنطقة، في ضوء ما أفرزته الأزمة المالية العالمية من آثار سلبية على درجة الثقة في الاستثمار في الأسواق الدولية.

٤. ميزان المدفوعات:

من المتوقع ان يؤدي دخول الغاز الطبيعي المسال (LNG) مجال التصدير خلال عام ٢٠١٠م إلى التخفيف من الآثار السلبية لتراجع عائدات الصادرات النفطية هذا إلى جانب محدودية نمو مدفوعات الواردات السلعية بسبب توقع ثبات أسعارها في السوق الدولية، وهذا ما سترتب عليه السيطرة على عجز الميزان التجاري عام ٢٠١٠م عند مستوى (١, ٤٪) من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا ما سوف يساعد جزئياً في تخفيف الضغوط الكبيرة على ميزان المدفوعات على الرغم من تحويل الجزء الأكبر من عوائد الغاز الطبيعي المسال الى الخارج لصالح الشركاء في المشروع، هذا الى جانب استمرار تدني مستوى الاستثمارات الاجنبية، الامر الذي قد يؤدي الى حدوث عجز في ميزان المدفوعات تصل نسبته الى (١, ٤٪) من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا ما سيكون له تأثيرات سلبية على حجم الاحتياطيات الخارجية للقطاع المصرفي.

توقعات أداء الاقتصاد الكلي خلال عامي ٢٠١١م و٢٠١٢م:

تظهر التوقعات الاقتصادية في المدى المتوسط إمكانية تحسن مستويات أداء الاقتصاد العالمي خلال عامي ٢٠١١م و٢٠١٢م في ظل التعافي التدريجي المتوقع من آثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، وسيكون لذلك تأثير إيجابي على معطيات مؤشرات الاقتصاد الوطني، وعلى النحو التالي:

١. النمو الاقتصادي:

يتوقع أن يحقق الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي معدل نمو يصل إلى نحو (٢, ٤٪) عام ٢٠١١م و(٥, ٤٪) عام ٢٠١٢م، ويرجع سبب تدني معدلي النمو خلال العامين القادمين إلى استمرار تراجع الناتج المحلي الحقيقي لقطاع استخراج النفط الخام والغاز وبمعدل (٢, ٤٪) عام ٢٠١١م و(٤, ٨٪) عام ٢٠١٢م (وذلك بسبب تراجع كميات إنتاج النفط الخام والثبات النسبي في كميات إنتاج الغاز الطبيعي)، وهذا ما يجعل التحسن في مستوى أداء القطاعات غير النفطية والتي يتوقع نموها بمعدل (٦٪) عام ٢٠١١م و(٧٪) عام ٢٠١٢م، هي التي تقود عملية النمو الاقتصادي خلالهما.

٢. التضخم:

تشير التوقعات إلى أن عملية الانتعاش في الاقتصاد بسبب تحسن أداء القطاعات غير النفطية خلال عامي ٢٠١١م و٢٠١٢م، ستؤدي إلى إنعاش الطلب المحلي الكلي وبالأخص الاستثماري من ناحية وارتفاع أسعار بعض السلع المستوردة من ناحية ثانية (بسبب انتعاش الاقتصاد الدولي) وبالتالي إحداث تحرك بسيط في متوسط معدلات التضخم لأسعار المستهلك لتصل خلال العامين ٢٠١١م و٢٠١٢م إلى (٦, ١٠٪) و(٦, ١١٪) على التوالي، وستسعى الحكومة وبالتسيق مع السلطات النقدية إلى تنفيذ حزمة من السياسات تعمل على احتواء معدل التضخم بحيث لا يتجاوز تلك التوقعات، وذلك من خلال تفعيل أدوات السياسة النقدية وخاصة الأدوات غير المباشرة مثل عمليات السوق المفتوح، والحفاظ على مستوى مناسب للسيولة النقدية يتناسب واحتياجات الاقتصاد الوطني وبما يحقق أهداف الاستقرار الاقتصادي والنمو.

٣. البطالة:

من المتوقع حدوث انتعاش في عمليات الاستثمار خلال العامين القادمين، بسبب تفعيل استخدام تعهدات المانحين الخارجيين، إلى جانب اجتذاب الاستثمارات الخاصة المحلية والخارجية لتنفيذ العديد من المشاريع الإنتاجية، وكذا البدء بتشغيل العديد من المشاريع الخدمية والإنتاجية قيد التنفيذ، والزيادة في الطلب على العمالة اليمينية المطلوبة في أسواق دول مجلس التعاون الخليجي، ويتوقع أن يؤدي كل ذلك إلى تراجع معدلات البطالة خلال عامي ٢٠١١م و٢٠١٢م عن مستواها عام ٢٠١٠م.

الأخ رئيس المجلس الأخوة والأخوات الأعضاء

عند استعراض مشاريع الموازنات العامة ستلاحظون أنها بُنيت على المرتكزات التالية لتحقيق الأهداف العامة للتنمية وأهداف إستراتيجية إصلاح إدارة المالية العامة ونتائج تقييم أداء الاقتصاد الوطني والتحديات التي يواجهها من خلال:

أولاً: تسريع وتيرة الاصلاحات الاقتصادية والبدء بتنفيذ أولويات الحكومة للمرحلة القادمة، وتحقيق معدلات نمو موجبة قابلة للإستدامة وخلق فرص عمل جديدة، ومعدل النمو المتوقع سيكون مدعوماً بتعزيز كفاءة الإنفاق الاستثماري الحكومي، وكذا بدخول الغاز الطبيعي المسال مرحلة الإنتاج نهاية العام الجاري.

ثانياً: تعزيز التضامن والتكافل الاجتماعي، وتعزيز جهود التخفيف من الفقر من خلال :

- تعزيز مخصصات الضمان الاجتماعي وصندوق الرعاية الاجتماعية، وفي نفس الوقت دعم القدرة الشرائية للمواطنين من خلال إصلاح البيئة الملائمة لاستثمارات القطاع الخاص والحفاظ على سياسات الحكومة القائمة والمتعلقة بالإنفاق الاستثماري العام، مع التركيز على تنفيذ المشاريع كثيفة العمالة مثل مشاريع إنشاء شبكة الطرق الرئيسية والريفية واستكمال الربط الإقليمي وصيانة وتحسين شبكة الطرق وكل ذلك سيعمل على خلق فرص عمل جديدة وتحسين البيئة الاستثمارية في المدن الثانوية.

- تخفيف معدلات الضرائب النافذة حالياً، ولهذا الغرض فقد تقدمت الحكومة إلى مجلسكم الموقر بحزمة من مشاريع القوانين المالية والضريبية أهمها مشروع قانون الاستثمار، ومشروع تعديل قانون الجمارك، ومشروع قانون ضرائب الدخل، والذي بموجبه سيتم تخفيض معدلات الضريبة على المرتبات والأجور، وكذا معدلات الضريبة على دخل الشركات والأفراد، وسيعمل ذلك على تحقيق وفورات في القطاعات المختلفة في الاقتصاد.

بالإضافة إلى ما تضمنته مشاريع الموازنات من نفقات في إطار برامج الحماية الاجتماعية المختلفة والتي تصل مع إضافة نفقات دعم المشتقات النفطية إلى حوالي (٤٥٢) مليار ريال، وبما نسبته (٢٢,٥%) من إجمالي الاستخدامات العامة.

ثالثاً: الاستمرار في تعزيز مكتسبات تجربة السلطة المحلية وتنفيذ إصلاحات في مختلف المجالات التنموية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية تؤمن آفاقاً واسعة تتيح مجالات المشاركة الشعبية من خلال تعزيز تجربة السلطة المحلية وصولاً إلى الحكم المحلي واسع الصلاحيات، وتعزيز دور المرأة والنهوض بقدراتها.

رابعاً: العمل على تفعيل مشاريع القوانين المالية والضريبية التي تستهدف تحريك الموارد العامة، وبما يساعد في تقليل الاعتماد على الموارد النفطية القابلة للنضوب، وتنمية الموارد العامة غير النفطية، وفي نفس الوقت تعزيز كفاءة الإنفاق العام مع التركيز على الإنفاق الداعم للنمو وتنمية القطاعات الواعدة، والعمل على تعزيز خطوات وإجراءات رفع كفاءة ربط وتحصيل وتوريد مختلف الإيرادات العامة غير النفطية، وزيادة القدرة الاستيعابية من القروض والمساعدات الخارجية ورفع كفاءة تخصيصها بما يتفق وأولويات التنمية.

ولأن الموازنة العامة تمثل الأداة التنفيذية للسياسات الاقتصادية والمالية للدولة بما يحقق أهداف التنمية الشاملة في البلاد، فإن الحكومة تزرع تنفيذ حزمة من السياسات المالية والاقتصادية، والإجراءات اللازمة لتحقيق ذلك والتي نوجز أهمها على النحو التالي:

أولاً: مجال الاقتصاد الكلي:

- ستعمل الحكومة على استكمال دراسة استكشاف وتقييم الفرص الاستثمارية في القطاعات الاقتصادية الواعدة وعكس نتائجها في صورة سياسات وإجراءات تنفيذية وفي نفس الوقت تفعيل عمليات الترويج للاستكشافات عن النفط والغاز والمعادن في المناطق الجديدة.

- سيتم تنفيذ السياسات التي تضمنتها أولويات الحكومة والمنبثقة عن الأجندة الوطنية للإصلاحات خاصة فيما يتعلق بالإجراءات المتعلقة بتطوير البيئة الاستثمارية وتسهيل أداء الأعمال من خلال تطوير النظام القضائي واستكمال تطبيق نظام النافذة الواحدة وعمل خطة ترويجية للاستثمار وحل مشاكل الأراضي ومراجعة القوانين المالية والتجارية.

- الاستمرار في احتواء تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية والمحافظة على الاستقرار الاقتصادي، واحتواء معدلات التضخم، وسيتم ذلك من خلال تقوية درجة الاتساق والتكامل بين السياسة المالية والسياسة النقدية بما يضمن سير أداء الاقتصاد الوطني بما يتفق وتحقيق الأهداف العامة للتنمية، ويعمل على احتواء التضخم، ومحاصرة عجز الموازنة عند مستويات آمنة، وعدم تمويل العجز من مصادر تضخمية.

- ستعمل الحكومة على استيعاب تعهدات المانحين وإتاحتها لتمويل المشاريع التنموية واستغلال الفرص الكامنة في القطاعات غير النفطية، وتحسين البيئة التحتية المرتبطة بالنشاط الاقتصادي عموماً.

- سيتم البناء على المكتسبات المرتبطة بتجربة السلطة المحلية وتعزيز دور السلطات المحلية في رسم وتنفيذ أهداف وسياسات وأولويات التنمية، ورفع كفاءة ربط وتحصيل موارد السلطة المحلية، ورفع كفاءة تخصيص نفقاتها، وبالأخص النفقات الاستثمارية، والعمل على تهيئة الظروف

لانتقال إلى نظام الحكم المحلي واسع الصلاحيات، مع التأكيد على دور المرأة في الحياة الاقتصادية والسياسية.

ثانياً: مجال السياسة المالية :

في جانب الموارد :

- العمل على تقليل الاعتماد على إيرادات النفط من خلال تحريك الموارد غير النفطية وتعزيز كفاءة تحصيل الموارد العامة، ولهذا الغرض أقرت الحكومة مشاريع قانون الاستثمار، وقانون ضرائب الدخل، وتعديل قانون الجمارك، والتي تستهدف في مجملها تحفيز الاستثمارات المحلية والإقليمية والدولية في بلادنا، وإعادة هيكلة الإعفاءات الضريبية والجمركية وتخفيض المعدلات الضريبية في قانون ضرائب الدخل، وبما يعمل على تحسين مستوى الانصياع الضريبي وفي نفس الوقت توسيع القاعدة الضريبية.

- انتهاج سياسة الحيطة والحذر عند تقدير الإيرادات من صادرات النفط الخام حيث قدرت على أساس سعر برميل النفط الخام (٥٥) دولار أمريكي.

في جانب الاستخدامات:

- تحسين كفاءة الإنفاق العام والتركيز على النفقات الاستثمارية، والنفقات ذات الطابع الاجتماعي المستهدفة تخفيف الفقر.

- توفير التمويلات اللازمة لتنفيذ المشاريع الاستثمارية الإستراتيجية، والاستمرار في تنفيذ المشاريع كثيفة العمالة كمشاريع الطرق ومشاريع الأشغال العامة، واستكمال إنشاء مشاريع الطاقة الإستراتيجية، ولهذا الغرض تضمن مشروع الموازنة ولأول مرة تخصيص مبلغ (١٠٠) مليار ريال لمشاريع الطاقة الكهربائية الإستراتيجية، ليصل إجمالي مخصصات الإنفاق الرأسمالي والاستثماري إلى حوالي مبلغ (٥٢٩) مليار ريال مقارنة

بحوالي مبلغ (٤٩٧) مليار ريال المرصودة في موازنة العام الجاري (وهذا المبلغ لا يتضمن المبلغ المخصص لسداد القروض الخارجية والاشتراكات الرأسمالية في المؤسسات والمنظمات الدولية).

- الاستمرار في توفير المخصصات اللازمة لتقديم الخدمات العامة وخاصة خدمات التعليم والصحة والخدمات الأساسية الأخرى.

ثالثاً: مجال السياسات النقدية:

- العمل على التنسيق بين السياسة النقدية والسياسات الاقتصادية والمالية والتجارية بما يكفل تعزيز الاستقرار النقدي والاقتصادي وجذب الاستثمارات المحلية والخارجية للقطاع الخاص.

- السيطرة على معدلات نمو العرض النقدي بما لا يتجاوز معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي.

- تنظيم وترشيد عمليات قيام البنك المركزي برفد سوق النقد الأجنبي بما يحتاجه من العملات الأجنبية وبما يضمن المحافظة على استقرار سوق الصرف وعدم السماح بأية تقلبات لا تعود لأسباب اقتصادية.

- انتهاج سياسة نقدية وائتمانية تساعد على تشجيع الادخار والاستثمار وإحراز تقدم كبير في تفعيل السجل الائتماني.

- المحافظة على الاحتياطات الخارجية للجهاز المصرفي عند مستوياتها الحالية مع مراعاة رفع كفاءة استثمارها.

- مواصلة الجهود لتفعيل نشاط مؤسسة ضمان الودائع المصرفية وإنجاز تعديلات قانون عمل البنوك الإسلامية وإصدار الصكوك الإسلامية باعتبارها مطلب أساسي للقطاع المالي والمصرفي اليمني.

الأخ رئيس المجلس الأخوات والأخوة الأعضاء

لقد تضمن مشروع الموازنة العامة للعام المالي ٢٠١٠م مؤشرات عامة وقطاعية، أهمها:

- إن مشروع الموازنة تم إعداده في ضوء التطورات المالية والاقتصادية التي تم توضيحها آنفاً، والتي أثرت بشكل مباشر في حجم الموارد العامة الناتجة عن التذبذب الكبير في أسعار النفط الخام المتزامن مع توقع انخفاض كميات الإنتاج عن مستوياتها الحالية، مما يؤكد على أهمية الإسراع في إصدار القوانين المالية والضريبية التي تستهدف تحريك الموارد العامة، وتقليل الاعتماد على إيرادات النفط كمورد رئيسي للخزينة العامة، والوصول بالمالية العامة إلى أوضاع قابلة للاستمرار.

- زيادة الموارد المتوقعة من مبيعات الغاز المسال، إلا أن تلك الموارد لم تعوض النقص في الإيرادات النفطية، ولا زالت الموارد النفطية تمثل المورد الرئيسي لتمويل الإنفاق العام، ويتوقع أن تبلغ (٦٨٨ , ٧٥٤) مليون ريال منها مبلغ (٩٤٠ , ٧٩) مليون ريال من مبيعات الغاز المسال، مقارنة بمبلغ (٨٣٥ , ٨٢٤) مليون ريال ربط الموارد النفطية لعام ٢٠٠٩م، وقد شكل هذا الانخفاض ضغطاً كبيراً على خطة الإنفاق العام وكذلك على زيادة مبلغ العجز، واضطرت معه الحكومة ممثلة بوزارة المالية إلى إعادة النظر في تقديرات الإنفاق التي تم وضعها خلال المراحل المختلفة لإعداد مشروع الموازنة، للوصول بالعجز إلى الوضع القابل للاستمرار والذي يمكن تمويله من مصادر آمنة غير تضخمية.

- ستشهد الموارد العامة انخفاضاً بسيطاً في موازنة العام القادم ٢٠١٠م مقارنة بربطها لهذا العام ٢٠٠٩م على الرغم من الجهود الكبيرة المبذولة في تحسين الموارد غير النفطية، وخاصة الموارد الضريبية والجمركية، وقد تضمن مشروع الموازنة زيادة بنسبة (١٥٪) في الإيرادات الضريبية والجمركية، وكذلك تنمية حصة الحكومة من فائض أرباح مؤسسات القطاع الاقتصادي (العام والمختلط) بحوالي (٣٦٪).

- كما ستشهد الاستخدامات العامة زيادة بسيطة بحوالي مبلغ (٤٨ , ١١٠) مليون ريال وبنسبة نمو (٤ , ٢٪) من (٩٦٤ , ١) مليار ريال في عام ٢٠٠٩م إلى (٢ , ٠١٢) مليار ريال للعام القادم.

- كما ان حجم ونسبة المخصصات اللازمة لمواجهة الإنفاق الحتمي السنوي كبيرة كنسبة من الإيرادات الذاتية، حيث إن:

■ إجمالي نفقات التشغيل تمثل حوالي (١٠٦٪) من إجمالي الإيرادات الذاتية.

■ فاتورة أجور وتعويضات العاملين، وفاتورة الدعومات النفطية، وتكلفة خدمة الدين العام تشغل الحيز الأكبر من الاستخدامات في الموازنة، وتمثل حوالي (٧٨٪) من إجمالي الإيرادات الذاتية، وحوالي (٥٣٪) من إجمالي الاستخدامات العامة.

- تم التركيز في مشاريع الموازنات العامة على المشاريع الاستثمارية الإستراتيجية وخاصة مشاريع البنى التحتية في مجالات الطرق، والكهرباء والمياه والصرف الصحي، وكذا مشاريع التنمية البشرية في مجالات التعليم، والصحة، مع إعطاء المشاريع كثيفة العمالة الأولوية لما لها من أهمية في إيجاد فرص عمل جديدة للشباب، وتقدر مخصصات النفقات الرأسمالية والاستثمارية في مشروع الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠١٠م بمبلغ (٥٢٩) مليار ريال مقارنة بمبلغ (٤٩٧) مليار ريال لعام ٢٠٠٩م وبزيادة بلغت (٣٢) مليار ريال، وذلك يمثل نمواً في إجمالي النفقات الاستثمارية بحوالي (٤, ٦٪)، ويشمل ذلك ما ستتحمله الموازنة العامة كمشاركة في أسهم رأس مال الوحدات الاقتصادية في مجال دعم وتنفيذ المشاريع التي تقوم بها هذه الوحدات.

- استمرار الحكومة في تعزيز نظام السلطة المحلية ودعم اللامركزية المالية والإدارية، وتبلغ تقديرات الاستخدامات العامة للسلطة المحلية في مشروع موازنة عام ٢٠١٠م حوالي (٣٣٦) مليار ريال مقابل مبلغ (٣٢٦) مليار ريال في اعتمادات موازنة عام ٢٠٠٩م، بزيادة حوالي (١٠) مليار ريال وبنسبة نمو (١, ٣٪)، مضافاً إلى ذلك المبالغ المعتمدة للمشاريع المركزية لأمانة العاصمة والمحافظات، وكذا دعم صناديق النظافة والتحسين.

- حرصت الحكومة في مشاريع الموازنات العامة على تخصيص الاعتمادات للجهات التي تقوم بتقديم الخدمات العامة وذلك لتعزيز مستوى الخدمات العامة الأساسية في ضوء الإمكانيات المتاحة، وفي نفس الوقت تم وضع المخصصات اللازمة لاستمرار تنفيذ المشاريع الاستثمارية القائمة مع التركيز على تنفيذ المشاريع ذات الطابع الاستراتيجي، حيث تم وضع المخصصات الكافية للمساهمة في حل مشكلة الطاقة الكهربائية، كما تم وضع المخصصات اللازمة لمشاريع البنى التحتية وللخدمات الاجتماعية الأساسية، وعلى النحو التالي:

أولاً: التعليم:

يُقدر إجمالي الاعتمادات لقطاع التعليم المدرجة في مشاريع الموازنات العامة للسنة المالية ٢٠١٠م بمبلغ (٢٢٧, ٣٧٩) مليون ريال، مقابل مبلغ (٤٣٢, ٣٦٢) مليون ريال عام ٢٠٠٩م، بزيادة قدرها (١٦, ٧٩٥) مليون ريال ونسبة نمو (٦, ٤٪).

ثانياً: الصحة:

يُقدر إجمالي الاعتمادات لقطاع الصحة المدرجة في مشاريع الموازنات العامة للسنة المالية ٢٠١٠م بمبلغ (٩٣٨, ١١٢) مليون ريال، مقابل مبلغ (١٣٦, ١١٥) مليون ريال عام ٢٠٠٩م، ويعود الانخفاض المحدود في اعتمادات قطاع الصحة نتيجة انخفاض التمويل الأجنبي في هذا القطاع.

ثالثاً: النفقات على البنى التحتية:

تستهدف المشاريع الاستثمارية في مشروع الموازنة العامة للدولة، ومشروع موازنات الوحدات الاقتصادية خلال العام القادم تعزيز البنية التحتية اللازمة لتفعيل الأنشطة الاستثمارية، وخاصة في قطاع الكهرباء والذي شهد نسبة نمو كبيرة تصل لأكثر من (٨٦٪) باعتبار ذلك متطلب أساسي لجذب ونجاح الاستثمارات، ولما لذلك من تأثير في ارتفاع معدل نمو الدخل القومي وبالتالي تحسن متوسط دخل الفرد، مما يساهم في

تعزيز سياسات مكافحة الفقر وتحسين مستوى معيشة المواطنين، وتُقدر الاعتمادات المدرجة في مشاريع الموازنات العامة المختلفة لعام ٢٠١٠م لقطاعات البنى التحتية على النحو التالي:

مليون ريال

٤٠٣,٥١٣

- قطاع الكهرباء

١٧٠,٧٨٥

- قطاع الطرق

٨١,٨٠٠

- قطاع المياه والصرفي الصحي

- برامج شبكة الأمان الاجتماعي :

تحرص الحكومة على رصد المخصصات السنوية اللازمة لتفعيل برامج شبكة الأمان الاجتماعي والتي تستهدف إيجاد فرص عمل جديدة، وبالتالي تخفيف مستويات الفقر، وبالإضافة إلى الدعم النقدي للمستهدفين في إطار برنامج صندوق الرعاية الاجتماعية، تم تخصيص التمويل اللازم لتفعيل برامج شبكة الأمان الاجتماعي الأخرى والتي تقوم بتنفيذ مشاريع البنى التحتية ومشاريع تطوير الخدمات الأساسية، وتُقدر الاعتمادات المرصودة لهذه البرامج في مشاريع موازنات عام ٢٠١٠م على النحو التالي:

مليون ريال

٤٥,٠٩١

- صندوق الرعاية الاجتماعية

٢٦,٢٤٦

- الصندوق الاجتماعي للتنمية

١٣,٢٧٢

- برنامج الأشغال العامة

هذا وتبلغ مخصصات مختلف برامج الحماية الاجتماعية في مشروع الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠١٠م مبلغ (٤٥٢, ١٧٥) مليون ريال.

الأخ/ رئيس المجلس
الأخوة والأخوات الأعضاء

وفي ضوء ما سبق، اسمحوا لي بأن استعرض الملامح الرئيسية لمشاريع الموازنات العامة للعام المالي ٢٠١٠م بصورة إجمالية وعلى النحو التالي:

أولاً: الموازنة العامة للدولة:-

- الموارد العامة:

قُدرت الموارد العامة في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٠م بمبلغ (٤١٢ , ٥٢٠ , ١) مليون ريال، موزعة على النحو التالي:-

الموارد العامة بدون الاقتراض الخارجي:

قُدرت الموارد العامة بدون الاقتراض الخارجي بمبلغ (١ , ٤٥٧ , ٠٨١) مليون ريال، وقد جاءت هذه التقديرات بصورة أساسية محصلة لأهم الموارد العامة وهي:

مليون ريال

٧٥٤ , ٦٨٨

- إيرادات النفط والغاز

٣٨٦ , ٩٩٧

- إيرادات الضرائب

٥٨ , ٢٤٦

- إيرادات الجمارك

٩٥ , ٥٣٩

- حصة الحكومة من فائض الأرباح

٨١ , ٦٨٦

- المنح الخارجية المتوقعة

الموارد من القروض الخارجية:

قُدرت الموارد من القروض الخارجية بمبلغ (٦٣ , ٣٣١) مليون ريال.

- الاستخدامات العامة:

بلغ إجمالي الاستخدامات العامة المقدرة في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2010م مبلغ (٢, ٠١٢, ١٠٥) مليون ريال، موزعة على النحو التالي:

١. النفقات التشغيلية:

قدرت النفقات التشغيلية بحوالي مبلغ (١, ٤٥١, ٣٢٦) مليون ريال بزيادة مقدارها (١٦, ٤٣١) مليون ريال وبنسبه نمو (١, ١)٪ عن ربط عام 2009م، وأهم أوجه صرف النفقات التشغيلية:

مليون ريال

٥٨٤, ٦١٠	- أجور وتعويضات العاملين
٣١٢, ٠٥٥	- نفقات السلع والخدمات
٥٢٢, ٢٨٤	- الإعانات والمنح الاجتماعية
	منها دعم المشتقات النفطية (٣٣٦, ٦٤٦) مليون ريال.

٢. النفقات الاستثمارية والرأسمالية:

قدرت النفقات الاستثمارية والرأسمالية بحوالي مبلغ (٥٢٨, ٨٨٧) مليون ريال بزيادة مقدارها (٣١, ٧٤١) مليون ريال ونسبة نمو (٤, ٦)٪ عن ربط عام 2009م، وموزعة على النحو التالي:

مليون ريال

٣٦٨, ٠٥٦	- اكتساب الأصول غير المالية
١٦٠, ٨٣١	- المساهمة في رؤوس أموال وحدات القطاع الاقتصادي

بالإضافة الى تكلفة سداد القروض الخارجية والاشتراكات في المؤسسات والمنظمات الدولية والتي قدرت بمبلغ (٣١, ٨٩٢) مليون ريال.

- العجز في مشروع الموازنة:

في ضوء التقديرات لكل من الموارد والاستخدامات، يتوقع أن يسفر تنفيذ الموازنة عن عجز نقدي كلي يبلغ (٢٠٣, ٥٢٤) مليون ريال وعن عجز نقدي صافي يبلغ (٦٩٣, ٤٩١) مليون ريال وبنسبة (٢, ٨٪) و(٧, ٧٪) على التوالي من ناتج محلي إجمالي بمقدار (٠٢١, ٣٩٩, ٦) مليون ريال، وتعود الأسباب الرئيسية للزيادة في هذا العجز كما سبق التوضيح إلى الانخفاض الكبير في الموارد النفطية، والناتجة عن انخفاض كميات إنتاج النفط،

وفي نفس الوقت حرصت الحكومة على توفير الموارد اللازمة لتمويل تكاليف تقديم الخدمات العامة الأساسية وتمويل المشاريع الرأسمالية المعززة للنمو الاقتصادي ومتطلبات ترسيخ الأمن القومي

ثانياً: مشاريع موازنات وحدات القطاع الاقتصادي (العامة والمختلط):-

مليون ريال

٣,٠٧٨,٤٥٥	- بلغ إجمالي الاستخدامات والموارد الجارية والرأسمالية في مشروع موازنات الوحدات الاقتصادية للعام المالي ٢٠١٠م
٣,٩٧٨,٣٣٠	- مقابل ربط عام ٢٠٠٩م
٨٩٩,٨٧٥	وينقص يُقدر بمبلغ
٢٢,٦٪	وبنسبة
	حيث يتوزع هذا الإجمالي، على جميع مكونات القطاع الاقتصادي (إنتاجي، خدمي، مختلط) وعلى النحو التالي:-

أ - مشروع موازنات وحدات القطاع العام ذات الطابع الإنتاجي:-

مليون ريال

٢,٧٩٧,٧٨٨	- بلغ إجمالي تقديرات الاستخدامات والموارد الجارية والرأسمالية في هذا القطاع في مشروع عام ٢٠١٠م
٣,٦٩٧,٦٦١	- مقابل ربط عام ٢٠٠٩م
٨٩٩,٨٧٣	وينقص يُقدر بمبلغ
٢٤,٣٪	وبنسبة

ويرجع معظم هذا النقص إلى انخفاض المواد الأولية والخامات في مصافي عدن وشركة النفط.

ب - مشروع موازنات وحدات القطاع العام ذات الطابع الخدمي:-

مليون ريال

- بلغ إجمالي تقديرات الاستخدامات والموارد الجارية

١٤٧,١٢٣

والرأسمالية في هذا القطاع في مشروع عام ٢٠١٠م

١٣٠,٨٥١

- مقابل ربط عام ٢٠٠٩م

١٦,٢٧٢

بزيادة تُقدر بمبلغ

١٢,٤ %

ونسبة

وتعود معظم الزيادة إلى دخول أربع وحدات صحية جديدة ونقل ما كان معتمداً لها من موازنة الجهاز الإداري أيضاً.

ج - مشروع موازنات وحدات القطاع المختلط:-

مليون ريال

- بلغ إجمالي تقديرات الاستخدامات والموارد الجارية

١٣٣,٥٤٥

والرأسمالية في هذا القطاع في العام المالي ٢٠١٠م

١٤٩,٨١٨

- مقابل ربط عام ٢٠٠٩م

١٦,٢٧٣

وبنقص يُقدر بمبلغ

١٠,٩ %

ونسبة

ويعود هذا النقص إلى النقص المقدر في حساب القروض بشكل أساسي في البنك اليمني للإنشاء والتعمير.

وقد أسفرت مشاريع موازنات وحدات القطاعين العام والمختلط عن حصة للدولة من فائض الأرباح لعام ٢٠١٠م بمبلغ (٩٥,٥٣٩) مليون ريال، مقابل (٧٠,١٨٦) مليون ريال لعام ٢٠٠٩م بزيادة مقدارها (٢٥,٣٥٣) مليون ريال ونسبة (٣٦,١) % وإعانة عجز جاري لعام ٢٠١٠م بمبلغ (٢٦,٤٤٨) مليون ريال مقابل (٢٢,٨٢٧) مليون ريال في عام ٢٠٠٩م بزيادة قدرها (٣,٦٢١) مليون ريال ونسبة (١٥,٩) %.

فيما بلغت المساهمة الرأسمالية للدولة للعام ٢٠١٠م مبلغ (١٥٢,٤٣١) مليون ريال، مقابل (٦٩,٧٧٩) مليون ريال ربط عام ٢٠٠٩م وبزيادة قدرها (٨٢,٦٥٢) مليون ريال ونسبة زيادة (١١٨,٥) %، والتي نتجت عن إضافة (١٠٠) مليار ريال في المساهمة الرأسمالية للكهرباء، مقابل وفر في المساهمة الحكومية في مشاريع أخرى بمختلف الوحدات الاقتصادية بمبلغ (١٧,٣٤٨) مليون ريال.

ثالثاً: موازنات الوحدات المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة:-

مليون ريال

بلغ إجمالي تقديرات الموارد والاستخدامات الجارية	-
والرأسمالية في مشروع عام ٢٠١٠م	٣٩٢,٠٧٢
- مقابل ربط عام ٢٠٠٩م	٣٧٩,٦٦١
وبزيادة قدرها	١٢,٤١١
وبنسبة	٣,٢٧%

وقد تضمنت مجلدات الموازنات المرفقة تفاصيل كاملة عن مشاريع الموازنات العامة المختلفة لعام ٢٠١٠م، وكذا توقعات الإطار متوسط المدى للموازنة العامة للدولة للفترة (٢٠١١ - ٢٠١٢م).

الأخ/ رئيس المجلس
الأخوة والأخوات الأعضاء

ختاماً، نود التأكيد أن النجاح في تنفيذ ما تضمنته مشاريع الموازنات العامة من سياسات، لا شك يعتمد على مدى تضافر جهود الجميع في السلطتين التشريعية والتنفيذية، وسيساهم ذلك النجاح في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتحقيق النمو المستدام المعتمد على الطاقات القومية المتاحة التي يلعب فيها العنصر البشري الدور الرئيسي باعتباره هدف التنمية وغايتها.

ومن جانبنا في الحكومة، نؤكد لمجلسكم الموقر بأن آراءكم وتوصياتكم حول مشاريع الموازنات ستحظى بالجدية اللازمة التي تضمن تنفيذها في إطار الإمكانيات المتاحة.

نسأل الله تعالى أن يوفقنا جميعاً، ويكلل جهودنا بالتوفيق لما فيه خدمة وطننا وأمتنا في ظل قيادة فخامة الأخ/ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية (حفظه الله).

قال تعالى:

﴿ وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا ﴾
سورة الفرقان - الآية رقم (٦٧)

صدق الله العظيم

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

نعمان طاهر الصهبي
وزير المالية

ملخص

جداول مشاريع الموازنات العامة
للسنة المالية ٢٠١٠م

خلاصة تقديرات العجز النقدي ومصادر التمويل للسنة المالية 2010م
والتوقعات للسنة المالية 2011م والسنة المالية 2012م

الأرقام بملايين الريالات

البيان	موازنة 2009م	تقديرات السنة المالية 2010م	توقعات السنة المالية 2011م	توقعات السنة المالية 2012م
جملة الموارد العامة	١,٥٣٧,١٦٨	١,٥٢٠,٤١٢	١,٤٦٥,٨٤٨	١,٥١٧,٥٤٦
الاقتراض الخارجي	٨٢,٣٣٠	٦٣,٣٣١	٥٢,٧٣٣	٤٠,٨١٠
جملة الموارد العامة بدون الاقتراض	١,٤٥٤,٨٣٨	١,٤٥٧,٠٨١	١,٤١٣,١١٥	١,٤٧٦,٧٣٦
جملة الاستخدامات العامة	١,٩٦٣,٩٩٥	٢,٠١٢,١٠٥	٢,٠٨٢,٠٥٢	٢,٠٨٢,٦٠١
تسديد القروض الخارجية	٣٠,٦٦٧	٣٠,٨٢١	٣٠,٨٢١	٣٠,٨٢١
جملة الاستخدامات العامة بدون تسديد القروض	١,٩٣٣,٣٢٨	١,٩٨١,٢٨٤	٢,٠٥١,٢٣١	٢,٠٥١,٧٨٠
العجز النقدي الكلي	٤٧٨,٤٩٠-	٥٢٤,٢٠٣-	٦٣٨,١١٦-	٥٧٥,٠٤٤-
صافي التمويل الخارجي	٥١,٦٦٣	٣٢,٥١٠	٢١,٩١٢	٩,٩٨٩
العجز النقدي الصافي	٤٢٦,٨٢٧-	٤٩١,٦٩٣-	٦١٦,٢٠٤-	٥٦٥,٠٥٥-
الناتج المحلي الإجمالي	٥,٧٩٣,١٨١	٦,٣٩٩,٠٢١	٧,٢٦٧,٢٧٧	٨,٣٢٨,٨٣٧
نسبة العجز النقدي الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي	%٨,٢٦-	%٨,١٩-	%٨,٧٨-	%٦,٩٠-
نسبة العجز النقدي الصافي إلى الناتج المحلي الإجمالي	%٧,٣٧-	%٧,٦٨-	%٨,٤٨-	%٦,٧٨-

خلاصة تقديرات الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٠م

المبلغ بالريالات

التفقات	فقطي ٢٠٠٨م	اصدمات ٢٠٠٩م	تقديرات ٢٠١٠م	تقديرات ٢٠١٠م	رطب ٢٠٠٩م	فقطي ٢٠٠٨م	الإيرادات
(١) موازنة التشغيل							
الباب الأول : أجور وتوصيات العاملين	٥٧٧,٩٨٠,٠٦٨٦	٥٦٧,٨٠٠,٨٤٥	٥٨٤,٦٠٩,٨٤٥	٤٥٥,١٦٢,٢٦٠	٣٩٥,٦٤٠,١٦٥	٣٧١,٤٣٤,٠٤٥	الباب الأول : الإيرادات الضريبية
الباب الثاني : نفقات على السلع والخدمات والممتلكات	٣١٨,٢٩٢,٦٢٩	٣١٤,٠٨٢,٨٧٠	٣١٢,٠٥٤,٩٣٢	٨١٠,٦٨٥,٩٧٤	٧٩٠,٩٣٢,٧٢٣	١٤٠,٩٦٥,٥٢٩	الباب الثاني : المنح
الباب الثالث : الإعانات والمنح والنفق الاجتماعية	٩٣٩,٩٦٦,٠١٤	٥٢٣,٨٠٦,٩٩٥	٥٢٢,٣٨٤,٢٢٦	٩١٢,١٨٤,٣٩٢	٩٧١,٠٢٠,٨٤٠	١,٦٠٦,٩٣٣,٠٧١	الباب الثالث : إيرادات دخل الملكية وبيعات السلع والخدمات والتحويلات والمتنوعة
الإستخدامات الغير مبرية	٢٩,٨٠٩,١٩٥	٢٩,٢٠٣,٧٦٤	٣٢,٣٧٧,٠٨٥				
المجموع	١,٨٦٦,٠٤٨,٥٢٤	١,٤٢٤,٨٩٤,٤٧٤	١,٤٥١,٣٢٦,٠٨٣	١,٤٤٤,٩٠٠,٣٢٦,٩٨٦	١,٤٤٥,٧٥٤,٧٢٨	١,٩٩٢,٥٢٢,٦٤٥	المجموع
فاصل رصيد التشغيل	١٢٢,٥١٥,١٢١	١,٠٨٦,٠٢٥٤		٢,٢٩٣,٠٩٧			عجز رصيد التشغيل
الإجمالي	١,٩٩٢,٥٦٣,٦٤٥	١,٤٤٥,٧٥٤,٧٢٨	١,٤٥١,٣٢٦,٠٨٣	١,٤٤٥,١٣٢,٦٠٨٣	١,٤٤٥,٧٥٤,٧٢٨	١,٩٩٢,٥٦٣,٦٤٥	الإجمالي
(٢) معاملات في الأصول غير المالية							
عجز رصيد التشغيل			٢,٢٩٣,٠٩٧		١,٠٨٦,٠٢٥٤	١,٢٦٠,٥١٥,١٢١	فاصل رصيد التشغيل
الباب الرابع : اكتساب الأصول غير المالية	٣,٠٠٤,٢٠,٣٠١	٤,٠٨٧,٩٧٤,٤٢٧	٣,٦٨٠,٥٦٠,٧٤٤	٧٢,٢٧٩	١,٤٣,٣٥٩	٦,٨٧٧,٦١٤	الباب الرابع : التصرف في الأصول غير المالية
الباب الخامس : اكتساب الأصول المالية وتسيديتات الخصوم	٥٥,٨٧٦,١٠٨	٨٩,٦٣٦,٣٤٤	١,٦١,٩٠١,٧٤٤			١,٢٠٦,٨٤٤	متحصلات الأقرض المحلي والتصرف في الأصول المالية المحلية
المجموع	٣٥٦,٢٩٦,٤٠٩	٤,٩٨٤,٣٣,٧٧١	٥,٣٢,٣٥٠,٩١٥	٧٢,٢٧٩	١,١٠٠,٣٢١,١٣	١,٢٨٤,٤٠٩,٥٧٩	المجموع
الفاصل قبل التمويل				٥٣٢,١٧٨,٦٣٦	٤,٨٧,٤٣٠,١٥٨	٢,٢٧,٨٨٦,٨٣٠	العجز قبل التمويل
الإجمالي	٣٥٦,٢٩٦,٤٠٩	٤,٩٨٤,٣٣,٧٧١	٥,٣٢,٣٥٠,٩١٥	٥٣٢,٢٥٠,٩١٥	٤,٩٨,٤٣٣,٧٧١	٣٥٦,٢٩٦,٤٠٩	الإجمالي
(ج) المعاملات في الأصول المالية والخصوم (التمويل)							
العجز التقدي الفعلي	٢٢٧,٨٨٦,٨٣٠	٤٨٧,٤٣٠,١٥٨	٥٣٢,١٧٨,٦٣٦	٦٣٢,٣٦٠,٨٤٦	٨٢,٣٢٩,٩٠٩	٣٣,٣٣١,١٤٦	الفاصل التقدي الفعلي
الباب الخامس : اكتساب الأصول المالية وتسيديتات الخصوم	٢,٠٢٩,٠٧٣٣	٣,٠٢٦,٢٧,٢٢٣	٣,٠٨٣,١٣,٣٠	٦٣٢,٣٦٠,٨٤٦	٨٢,٣٢٩,٩٠٩	٣٣,٣٣١,١٤٦	الفاصل المتصرف في الأصول المالية والخصوم (التمويل)
سداد القروض المحلية وإطعام الأوراق المالية المحلية بخلاف الأسهم							١ - الأقرض المحلي وإصدار أوراق محلية بخلاف السهم
سداد القروض الخارجية وإطعام الأوراق المالية الخارجية بخلاف الأسهم	٢٠,٢٩٠,٧٣٣	٣,٠٢٦,٢٧,٢٢٣	٣,٠٨٣,١٣,٣٠	٦٣٢,٣٦٠,٨٤٦	٨٢,٣٢٩,٩٠٩	٣٣,٣٣١,١٤٦	ب - الأقرض الخارجي وإصدار أوراق محلية بخلاف السهم
جملة التفتقات النقدية الصادرة في الأصول والأزمات المالية	٢٤٨,٥٧٧,٥٦٣	٥١٨,٠٩٧,٣٨١	٥٦٢,٩٩٩,٩٦٦	٦٣٢,٣٦٠,٨٤٦	٨٢,٣٢٩,٩٠٩	٣٣,٣٣١,١٤٦	جملة التفتقات النقدية الواردة في الأصول والأزمات المالية
التغير في التقديرات والإدراج (-)	٤,٦٨٠,٣٣٩			٧,٩٧٥,٨٦٨	٨,٩٤٠,٣١٦	١١٥,٢٤٦,٤١٧	التغير في التقديرات والإدراج (+)
الفاصل الصافي				٤٩١,٢٩٣,٢٥٢	٤,٢٦,٨٢٧,١٥٦	٢١٥,٢٤٦,٤١٧	العجز الصافي
إجمالي الإستخدامات العامة	٢,٢٤٧,٧٦٦,٠٠٥	١,٩٩٢,٣٩,٩٥٤,٦٨	٢,٠١٢,٢١٠,٥٢٣١	٢,٠١٢,٢١٠,٥٢٣١	١,٩٩٢,٣٩,٩٥٤,٦٨	٢,٢٤٣,٣٠,٣٥٦,٦٦	إجمالي الموارد العامة

خلاصة الإطار المتوسط المدى للموازنة العامة للدولة 2010م - 2012م

المبلغ بالريالات

النفقات	تقديرات 2010م	توقعات 2011م	توقعات 2012م	توقعات 2012م	توقعات 2011م	تقديرات 2010م	الإيرادات
(أ) موازنة التشغيل							
الباب الأول : أجور وتبعيزات العاملين	584,609,840	583,042,348	587,175,851	553,890,618	501,938,435	455,122,230	الباب الأول : الإيرادات الضريبية
الباب الثاني : نفقات على السلع والخدمات والمتنقلات	312,054,937	344,873,079	319,903,308	65,981,333	75,872,877	81,685,974	الباب الثالث : إيرادات دخل الملكية و مبيعات السلع والخدمات والتحويلات والمتروحة
الباب الثالث : الإعانات والمنح والمنافع الاجتماعية	522,284,229	511,742,731	573,245,038	852,177,029	834,582,214	912,184,392	
الإستخدامات الغير مبررة	32,377,085	32,359,439	32,348,912				
المجموع	1,451,322,083	1,524,902,287	1,522,713,109	1,477,052,250	1,421,229,516	1,449,032,986	
فائض رصيد التشغيل				82,120,859	112,211,771	2,293,097	
الإجمالي	1,451,322,083	1,524,902,287	1,522,713,109	1,522,713,109	1,524,902,287	1,451,322,083	
(ب) المعاملات في الأصول غير المالية							
عجز رصيد التشغيل	2,293,097	112,211,771	82,120,859				فائض رصيد التشغيل
الباب الرابع : اكتساب الأصول غير المالية	318,002,074	319,504,395	332,028,589	143,579	143,579	72,279	الباب الرابع : التصرف في الأصول غير المالية
الباب الخامس : اكتساب الأصول المالية وتسيديتات الخصوم	121,901,744	152,681,029	155,998,352				متحصلات الأقرض المحي والتصرف في الأصول المالية المحلية
المجموع	522,250,091	638,993,857	575,187,800	143,579	143,579	72,279	المجموع
الفائض قبل التمويل			575,187,800	575,144,221	638,179,239	522,178,239	العجز قبل التمويل
الإجمالي	522,250,091	638,993,857	575,187,800	575,187,800	638,993,857	522,250,091	
(ج) المعاملات في الأصول المالية والخصوم (التحويل)							
العجز التقدي القطري	532,178,239	638,993,278	575,044,221				الفائض التقدي القطري
الباب الخامس : اكتساب الأصول المالية وتسيديتات الخصوم	30,821,230	30,821,230	30,821,230	4,081,023	52,733,419	63,330,846	الفائض الصافي
سداد القروض المحلية بخلاف الأسهم							أ - الأقرض المحلي وإصدار أوراق مالية بخلاف الأسهم
سداد القروض الخارجية وإطفاء الأوراق المالية الخارجية	30,821,230	30,821,230	30,821,230	4,081,023	52,733,419	63,330,846	ب - الأقرض الخارجي وإصدار أوراق مالية محلية بخلاف الأسهم
جديدة التفتقات النقدية الصادرة في الأصول المالية	522,999,919	626,964,208	605,850,551	4,081,023	52,733,419	63,330,846	جديدة التفتقات النقدية الواردة في الأصول والإلتزامات المالية
التغير في النقدية والودائع (-)							التغير في النقدية والودائع (+)
الفائض الصافي				525,050,315	627,230,275	491,292,252	العجز الصافي
إجمالي الإستخدامات العامة	2,012,102,331	2,008,205,170	2,008,205,170	2,008,205,170	2,008,205,170	2,012,102,331	إجمالي الموارد العامة

تقديرات الموازنات العامة للسنة المالية ٢٠١٠م والسنة المالية ٢٠١٢م والتوقعات للسنة المالية ٢٠١١م

المبلغ بالألف الريالات

الوارد العامة على مستوى الأبواب

البيان	ربط ٢٠٠٩	نسبة كل باب إلى إجمالي الربط	التقديرات	نسبة كل باب إلى إجمالي الربط	توقعات الموازنة ٢٠١٠م	نسبة كل باب إلى إجمالي الربط	توقعات الموازنة ٢٠١١م	نسبة كل باب إلى إجمالي الربط	توقعات الموازنة ٢٠١٢م	التغير	نسبة الزيادة أو النقص	التغير	نسبة الزيادة أو النقص	نسبة الزيادة أو النقص	نسبة الزيادة أو النقص	نسبة الزيادة أو النقص
الإجمالي العام للموارد	١٠٥٣٧٠١٢٨٠٣١٢	%١٠٠,٠٠	١٠٥٣٠٤١١٠٩٧٩	%١٠٠,٠٠	١٠٥٣٠٤١١٠٩٧٩	%١٠٠,٠٠	١٠٥٣٠٤١١٠٩٧٩	%١٠٠,٠٠	١٠٥٣٠٤١١٠٩٧٩	%١٠٠,٠٠	١٠٥٣٠٤١١٠٩٧٩	%١٠٠,٠٠	١٠٥٣٠٤١١٠٩٧٩	%١٠٠,٠٠	١٠٥٣٠٤١١٠٩٧٩	%١٠٠,٠٠
الباب الأول : الإيرادات الضريبية	٣٩٥٠٢٤٠١١٦٥	%٣٥,٧٤	٤٥٥١٢٢٢٢٠	%٣٩,٩٤	٤٥٥١٢٢٢٢٠	%٣٩,٩٤	٤٥٥١٢٢٢٢٠	%٣٩,٩٤	٤٥٥١٢٢٢٢٠	%٣٩,٩٤	٤٥٥١٢٢٢٢٠	%٣٩,٩٤	٤٥٥١٢٢٢٢٠	%٣٩,٩٤	٤٥٥١٢٢٢٢٠	%٣٩,٩٤
الباب الثاني : المنح	٧٩٠٠٩٣٧٢٣	%٥,١٥	٨١٢٦٨٥٩٧٤	%٥,٣٧	٨١٢٦٨٥٩٧٤	%٥,٣٧	٨١٢٦٨٥٩٧٤	%٥,٣٧	٨١٢٦٨٥٩٧٤	%٥,٣٧	٨١٢٦٨٥٩٧٤	%٥,٣٧	٨١٢٦٨٥٩٧٤	%٥,٣٧	٨١٢٦٨٥٩٧٤	%٥,٣٧
الباب الثالث : إيرادات دخل الملكية ومبيعات السلع والخدمات والتحويلات والبقية	٩٧١٠٢٠٠٨٤٠	%٦٣,١٧	٩١٢٠١٨٤٣٩٢	%٦٠,٠٠	٩١٢٠١٨٤٣٩٢	%٦٠,٠٠	٩١٢٠١٨٤٣٩٢	%٦٠,٠٠	٩١٢٠١٨٤٣٩٢	%٦٠,٠٠	٩١٢٠١٨٤٣٩٢	%٦٠,٠٠	٩١٢٠١٨٤٣٩٢	%٦٠,٠٠	٩١٢٠١٨٤٣٩٢	%٦٠,٠٠
الباب الرابع : التصرف في الأصول غير المالية	١٤٣٣٥٩	%٠,٠١	٧٢٢٧٩	%٠,٠٠	٧٢٢٧٩	%٠,٠٠	٧٢٢٧٩	%٠,٠١	١٤٣٣٥٩	%٠,٠١	١٤٣٣٥٩	%٠,٠١	١٤٣٣٥٩	%٠,٠١	١٤٣٣٥٩	%٠,٠٠
الباب الخامس : التصرف في الأصول المالية وتحمل الخصوم	٩١١٢٧٠٠٢٢٥	%٥,٩٤	٧١٠٣٠٦٧١٤	%٤,٦٩	٧١٠٣٠٦٧١٤	%٤,٦٩	٧١٠٣٠٦٧١٤	%٥,٩٤	٩١١٢٧٠٠٢٢٥	%٥,٩٤	٩١١٢٧٠٠٢٢٥	%٥,٩٤	٩١١٢٧٠٠٢٢٥	%٥,٩٤	٩١١٢٧٠٠٢٢٥	%٥,٩٤
مخصصات الأقرض المحلي والتصرف في الأصول المالية المحلية	٨٠٩٤٠٠٣١٦	%٠,٥٨	٧٩٩٧٥٠٨٦٨	%٠,٥٢	٧٩٩٧٥٠٨٦٨	%٠,٥٢	٧٩٩٧٥٠٨٦٨	%٠,٥٨	٨٠٩٤٠٠٣١٦	%٠,٥٨	٨٠٩٤٠٠٣١٦	%٠,٥٨	٨٠٩٤٠٠٣١٦	%٠,٥٨	٨٠٩٤٠٠٣١٦	%٠,٥٨
الأقرض الخارجي وإصدار أوراق مالية محلية بخلاف السهم	٨٢٠٣٢٩٠٩٠٩	%٥,٣٦	٦٣٠٣٣٠٠٨٤٦	%٤,١٧	٦٣٠٣٣٠٠٨٤٦	%٤,١٧	٦٣٠٣٣٠٠٨٤٦	%٥,٣٦	٨٢٠٣٢٩٠٩٠٩	%٥,٣٦	٨٢٠٣٢٩٠٩٠٩	%٥,٣٦	٨٢٠٣٢٩٠٩٠٩	%٥,٣٦	٨٢٠٣٢٩٠٩٠٩	%٥,٣٦

تقرير التوازن العامة للدولة للسنة المالية 2010 والتوقعات للسنة المالية 2011 والسنة المالية 2012

الاستخدامات العامة على مستوى الأجواب

المبلغ بالآلاف الريالات

نوعية التغير	التغير		توقعات الموازنة 2012		التغير		توقعات الموازنة 2011		التغير		تقسيمات الموازنة 2010		نسبة كل باب إلى إجمالي الربط		ربط 2009	البيروان
	الزيادة أو النقص (+ أو -)	نسبة كل باب إلى إجمالي الربط	الزيادة أو النقص (+ أو -)	نسبة كل باب إلى إجمالي الربط	الزيادة أو النقص (+ أو -)	نسبة كل باب إلى إجمالي الربط	الزيادة أو النقص (+ أو -)	نسبة كل باب إلى إجمالي الربط	الزيادة أو النقص (+ أو -)	نسبة كل باب إلى إجمالي الربط	التغيرات	نسبة كل باب إلى إجمالي الربط	نسبة كل باب إلى إجمالي الربط			
الإجمالي العام للاستخدامات	549,177	100.0000	408,261,380	3.48	69,915,787	17.45	481,097,633	120.45	200,121,052,311	50.31	1,923,990,428	100.0000	1,923,990,428	الإجمالي العام للاستخدامات		
الديون الأول: أجور وتعميمات العاملين	1,133,503	28.19	587,170,851	14.25	1,432,508	3.58	587,022,348	14.96	1,280,899,505	32.91	577,800,845	29.91	577,800,845	الديون الأول: أجور وتعميمات العاملين		
الديون الثاني: تكاليف على السلع والخدمات والامتيازات	7,29	0.19	329,903,308	81.48	327,058,377	82.74	344,760,729	87.56	312,054,932	78.51	314,087,870	16.29	314,087,870	الديون الثاني: تكاليف على السلع والخدمات والامتيازات		
الديون الثالث: الإعانات والمنح والمنافع الاجتماعية	2,05	0.05	572,280,338	14.25	39,458,505	9.84	511,821,833	129.29	1,052,279,909	27.09	522,284,226	27.17	522,280,199,505	الديون الثالث: الإعانات والمنح والمنافع الاجتماعية		
تكاليف غير مبررة	10,527	2.67	32,348,912	8.13	17,626	0.04	32,366,538	8.27	32,173,321	8.23	32,377,085	1.68	32,377,085	تكاليف غير مبررة		
الديون الرابع: اكتساب الأصول غير العالية	32,445,806	7.55	332,280,599	81.48	1,458,321	3.64	329,051,439	83.97	4,074,133	1.04	328,052,074	16.81	4,087,974,427	الديون الرابع: اكتساب الأصول غير العالية		
الديون الخامس: اكتساب الأصول المالية وتسيديت الخصوم	81,233,903	18.43	182,819,682	45.13	50,910,030	12.62	187,232,911	47.24	192,722,074	49.08	192,722,074	9.98	120,303,027	الديون الخامس: اكتساب الأصول المالية وتسيديت الخصوم		
الأقرض المحلي واكتساب أصول محلية محلية	45,640	0.11	155,998,357	38.52	4,788,195	1.19	151,210,162	38.27	152,439,507	39.13	152,439,507	7.89	88,348,909	الأقرض المحلي واكتساب أصول محلية محلية		
الأقرض الخارجي واكتساب أصول مالية خارجية	726,299	0.18	182,819,682	45.13	4,788,195	1.19	151,210,162	38.27	152,439,507	39.13	152,439,507	7.89	1,287,435	الأقرض الخارجي واكتساب أصول مالية خارجية		
سداد القروض الخارجية وإطفاء الأوراق المالية الخارجية بخلاف السهم	0	0.00	30,821,330	7.64	0	0.00	30,821,330	7.84	154,107	0.04	30,821,330	15.96	30,227,223	سداد القروض الخارجية وإطفاء الأوراق المالية الخارجية بخلاف السهم		

نسبة التغير	١٥,٥٤%	٢,٦٣%	١٢,٧١%	-٥٣,٨٠%	-١٠,٧٩%	٣,٢٢%
مقدار التغير	٢,٩٣٠,٦٢٢	٧,٦٣٩,٤٦٣	٩٣٦,٦١٥	-٧١٠,٠٨٠	-٩٦٤,٤٤٨	١٠,٤٧١,١٧٢
ربط ٢٠٠٩م	١٨,٨٥٩,٤٥٦	٢٩٠,٣٩٠,٩٠٩	٧,٣٦٦,٥١١	١٣٢,١١٩	٨,٩٤٠,٣١٦	٣٢٥,٦٨٩,٣١١
تقديرات ٢٠١٠م	٢١,٧٩٠,٠٧٨	٢٩٨,٠٣٠,٣٧٢	٨,٣٠٣,١٢٦	٦١,٠٣٩	٧,٩٧٥,٨٦٨	٣٣٦,١٦٠,٤٨٣
ريمة	١٠٦,٤٤٢	٥,٩٠٦,٠٦٢	٥١,١٠٠		١,١٢٥,١٣٥	٧,١٨٨,٧٣٩
الضالع	٣٣٠,١٥٨	٧,٩١١,٤٩٥	١٧٤,٨٩٣		١,١٨١	٨,٤١٧,٧٢٧
عمران	٥١٣,٩٨٣	١٢,٠٠٥,٤١٧	١٧٩,٣٦٩		٢٢٨,٩٩٩	١٢,٩٢٧,٧٦٨
الجوف	٤٠,١٠٠	٤,٩٩٨,٤٧٨	١٢,٣٣١		١,٣١٣,٨٢٦	٦,٣٦٤,٧٣٥
مأرب	١٨٥,٨٦٦	٦,٧٣٩,٨٥٨	١٢٠,٣٣٠		١٢٧,٦٢٨	٧,١٧٣,٦٨٢
المحويت	١٩٢,٦٠٤	٨,٣٥٨,٦٤٠	٨٥,٧٥١			٨,٦٣٦,٩٩٥
البيضاء	٥٤٦,٣٣١	٧,٦٥٦,٤٠٠	٢٠,٦٥٧٩	٥٤٩	٨٦٠,٠٤٢	٩,٢٦٩,٩٠١
صعدة	٥٠٢,٠٠٦	٧,٦٥٢,٠٤٥	١٢٤,٤٩٨		١٢٠,٠٠١	٨,٣٩٨,٥٥٠
المهرة	١١٦,٦٨٦	٣,٢١٩,٢٩٥	٧١,٩١٥		٦١,٧١٨	٣,٤٦٩,٦١٤
شبووة	٢٠٩,٢٧٩	١٠,٢٠٨,٣٨٥	١٢٩,١٤٤			١٠,٥٤٦,٨٠٨
ذمار	٧٠٣,٤٧٥	١٧,١٣٠,١٥١	٢٧٤,٠٦٤		٤٧٩,٤٠٦	١٨,٥٨٧,٠٩٦
حجة	٩٠١,٩٨٨	١٥,٧٦٧,٧١٤	٢١٧,١٨٩		١,٢٣٨,٣٠٩	١٨,١٢٥,٢٠٠
أبين	٣٨١,٠٠٦	١٣,٢٣٣,٠٩٤	١١٣,٥٢٣	٤,٣٤٣		١٣,٧٣١,٩٦٦
إب	١,١٨٥,٤٦٣	٢٥,٣٧١,٣١٣	٥٥٣,٥٤٤			٢٧,١١٠,٧٣٠
لحج	٢٩١,٦٩٢	١٦,٥٣٢,٥٠٢	١٥٩,٠٦٤	٧٩١	٥٦,٩٢٥	١٧,٠٤٠,٩٧٤
الحديدة	١,٩٦٠,١٢٧	٢٢,٠٦٨,٤٨٨	٥٨٥,٨١١		٧٩٤,٩٧٠	٢٥,٤٠٩,٣٩٦
حزموت	٨١١,٢١٧	٢٢,٧٣٨,٤٧٩	٦٤٤,١٦٣	١,٠٥٠		٢٤,١٩٤,٩٠٩
تعز	١,٩٤٢,٤٦١	٣٥,٩٦٠,٩٧٥	٩٦٦,٠٤٢			٣٨,٨٦٩,٤٧٨
عدن	١,٦٨٩,١٢٤	١٨,٤٢٨,١٣٥	١,٣٠٧,٦١٥	٣٦,١٥٦		٢١,٤٦١,٠٣٠
صنعاء	٨٦٥,٤٣٨	١٣,٨١٤,٨٨٨	٣٦١,٩٨٦		١٥٢,٧٥٤	١٥,٠٩٥,٠٦٦
أمانة العاصمة	٨,٣١٤,٦٣٢	٢٢,٣٢٨,٥٥٨	١,٩٦٤,٨٠٥	١٨,١٥٠	١,٤١٤,٩٧٤	٣٤,٠٤٠,١١٩
البيان						
النوع						
البند						
الفصل						
الباب	١	٢	٣	٤	٥	
	الأيرادات الضريبية	المتحج	إيرادات دخل الملكية وبيعات السلع والخدمات والتحويلات المتوقعة	التصرف في الأصول غير المالية	التصرف في الأصول المالية وتحمل الخصوم	إجمالي تقديرات السنة المالية ٢٠١٠م

المبالغ بالأرقام

تقديرات الموازنة العامة للسلطة المحلية لسنة ٢٠١٠م
الجدول التجميعي للموارد العامة للسلطة المحلية على مستوى المحافظات حسب التوزيع الاقتصادي (على مستوى الأرياف)

نسبة التغير	٢,٦٩%	-٠,٧٣%	١,٢٨%	٦,٩١%	٣,٢٢%
مقدار التغير	٦,٦٠٢,٤٢٣	-١٥٨,٥١٠	٥,٤٦٠	٤٠,٢١٠,٧٩٩	١٠,٤٧١,١٧٢
ربط 2009م	٢٤٥,٣٣٨,٠٢٦	٢١,٧٦٠,٤٢١	٤٢٧,٣٢٤	٥٨,١٦٣,٥٤٠	٣٢٥,٦٨٩,٣١١
تقديرات 2010م	٢٥١,٩٤٠,٤٤٩	٢١,٦٠١,٩١١	٤٣٢,٧٨٤	٦٢,١٨٥,٣٣٩	٣٣٦,١٦٠,٤٨٣
ريمة	٤,٢٩٤,١٤١	٤٣٨,٤٩٥		٢,٤٥٦,١٠٣	٧,١٨٨,٧٣٩
الضالع	٦,٤٩٥,٥٤٣	٥٢٧,٣٣٥	٢٥,٣٠٠	١,٣٦٩,٥٥٩	٨,٤١٧,٧٢٧
عمران	١٠,٣٥٩,٨٨٤	٦١٦,٧٠٦	٢,٧٢٣	١,٩٤٨,٤٥٥	١٢,٩٢٧,٧٦٨
الجوف	٣,٧٨٣,٦١٠	٣١٥,٦٤٩	٤,٩٧٥	٢,٢٦٠,٥٠١	٦,٣٦٤,٧٣٥
مأرب	٥,٢٠٧,٧١٢	٧٨٦,٩٠٦	٧,٩٠٨	١,١٧١,١٥٦	٧,١٧٣,٦٨٢
المحويت	٦,٩١٠,٧٩٣	٤٨٢,٦٢٧	١,٤٥٠	١,٢٤٥,١٢٥	٨,٦٣٦,٩٩٥
البيضاء	٦,٠٨٥,٤٤٧	٦٨٣,٩٦٣	٥,٠٩٢	٢,٤٩٥,٣٩٩	٩,٢٦٩,٩٠١
صعدة	٦,٠٨٥,٢٩٤	٥٣٤,٦٨٢	٧,٤٠٤	١,٧٧١,١٧٠	٨,٣٩٨,٥٥٠
المهرة	٢,١٨٥,٠٤٩	٣٦٨,٨٥٤	١٠,٢٩٢	٩٠٥,٤١٩	٣,٤٦٩,٦١٤
شبوة	٨,٧٥١,٠٩٨	٦٣٧,٢٨٠	٢٩,٨١١	١,١٢٨,٦١٩	١٠,٥٤٦,٨٠٨
ذمار	١٤,٨٥٦,٧٨٤	٩٣٦,٨٧٦	٦,٣٩٢	٢,٥٨٧,٠٤٤	١٨,٥٨٧,٠٩٦
حجة	١٣,٣٨٦,١٣١	٩٠١,٠٦٣	٢,١٤٠	٣,٨٣٥,٨٦٦	١٨,١٢٥,٢٠٠
أبين	١١,٧٠٥,١٠٦	٦٦٦,٢٩٢	١٩,٨١٥	١,٣٤٠,٧٥٣	١٣,٧٣١,٩٦٦
إب	٢٢,٢٧٦,١٤٦	١,٤٩٣,٠١٨	٤,٨٥٦	٣,٣٣٦,٧١٠	٢٧,١١٠,٧٣٠
لحج	١٤,٦٧٦,٠٥١	٨٤٥,١٤٧	٢٨,٣٥٤	١,٤٩١,٤٢٢	١٧,٠٠٤,٩٧٤
الحديدة	١٨,٧٢٩,٤٥١	١,٨٠١,٠٨٢	٤,٢٨٢	٤,٨٧٤,٥٨١	٢٥,٤٠٩,٣٩٦
حضرموت	١٩,٠٧١,٥٣٥	٢,٧٣٤,٥٢٢	٨٦,٠٠٦	٢,٣٠٢,٨٤٦	٢٤,١٩٤,٩٠٩
تعز	٣٢,٦٤٢,٥٣٢	١,٦٨٠,٠٢١	٢١,٤٧٠	٤,٥٢٥,٤٥٥	٣٨,٨٦٩,٤٧٨
عدن	١٥,٢٧٣,٣٨٨	٢,٠١٣,٣٧٩	١٤٣,٤٣٤	٤,٠٣٠,٨٢٩	٢١,٤٦١,٠٣٠
صنعا	١١,٩٢٥,٠٦٣	٨٦٢,٦٦٨	١١,٠٠٣	٢,٣٩٦,٣٣٢	١٥,١٩٥,٠٦٦
أمانة العاصمة	١٧,٢٣٩,٦٩١	٢,٢٧٥,٣٤٦	١٠,٠٧٧	١٤,٥١٥,٠٠٥	٣٤,٠٤٠,١١٩
البيان					
النوع					
البند					
الفصل					
الباب	١	٢	٣	٤	
	أجور وتوظيفات العاملين	نفقات على السلع والخدمات والممتلكات	الإحصاءات والمنح والمناقص الاجتماعية	اكتساب الأصول غير المالية	إجمالي تقديرات السنة المالية 2010م

تقديرات الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٠م
الجدول التجميعي للنفقات العامة حسب التصنيف المسرد ودروج الاقتصاد والوظيفي

المبالغ بالألف الريالات

على مستوى الأنواع

رقم	نوع	البيان	اعتمادات السنة المالية ٢٠٠٩م	تقديرات السنة المالية ٢٠١٠م	تقديرات السنة المالية ٢٠١٠م	وتعويضات العاملين	البيانات على السلع والخدمات والمنتجات	البيانات الثالث: المنافع الاجتماعية	البيانات الرابع: اقتساب الأصول غير المالية	البيانات الخامس: اقتساب الأصول المالية والتأمينات الخصوم	المبالغ الأستهلاكات غير المئوية	التغير (+ أو -)	نسبة التغير
١	١	الخدمات العمومية العامة	٢٥٩,٨١٨,١١٤	٢٤٦,٤٤٨,٤٤٩	٣٨,٧٧٧,٤٧٨	١٤٤,٦٠٨,٦٥٦	١٢,٣٦٤,٨١٤	٣٨,٢٩٦,٥٤٤	٧١٢,٨٦١	١١٢,٣٨٤,١٤٢	١١,٣٨٤,١٤٢	-١٣,٣٣٣,٦١٦	-٥,١٣%
٢	٢	الدفاع	٢٤٢,٩٢٧,٤٢٩	٢٤٧,٥٣٢,٩٩٥	١٨٣,٤٦٤,٧٦٨	٥٣٩,٠٠٤,٤٩٩	٨٦٥,٣٨٨	٩٢٣,٣٣٤٠	٥٠,٧٧٦,٨٦٩	٢٠,٦١٤,٠٠٢	٢٠,٦١٤,٠٠٢	١,٨٠٢,٧٩٨	١,٤٨%
٣	٣	النظام العام وشؤون السلامة العامة	١٢٥,٩٥٢,٩٨٥	١٢٧,٧٥٩,٧٨٢	٧٧,٨٣٣,٧٤٧	٢٢,١٥٧,٢٠٢	١,٣٧٧,٩٦٢	٥,٧٧٦,٨٦٩	١٣٤,٧١٥,٨٦٩	١٣٤,٧١٥,٨٦٩	١٣٤,٧١٥,٨٦٩	١٠,٩٣٦,٧٨٦	١,٤٣%
٤	٤	الشؤون الاقتصادية	٣٠,٥٩٠,٧٦٩	٣٦,٠٢٨,٦٣٤	١٥,٩٧١,٩١٠	٤١,١٢٤,٧٨٢	١٦,٠٩٠,٤٠٦	١٥٢,٣٨٥,٦٦٧	١٢٤,٧١٥,٨٦٩	١٢٤,٧١٥,٨٦٩	١٢٤,٧١٥,٨٦٩	٥,٣١٠,٧٦٥	١٧,٧٨%
٥	٥	حماية البيئة	٢٣,٨٦١,١٧٨	٢٢,٣٧٨,٧٦٩	٢٦,٦٥٩	١٥٢,٣٢٧	١,٤١٤,٤٢٠	٨,٣٤٦,٧٥١	١٢٠,٩٨٦,٦١٢	١٢٠,٩٨٦,٦١٢	١٢٠,٩٨٦,٦١٢	-١,٥٨٢,٥٠٩	-٦,٦٣%
٦	٦	الإسكان ومرافق المجتمع	٣٤,٣٩١,١٥٩	٣٢,٩٠٠,٧٤٩	٨٩٠,٧٨٢	١,١٢٣,٣٩٠	١,٠٥٠,٥٩٩	١٨,٦٦٨,٠٢٨	١١٠,١٦٧,٩٥٠	١١٠,١٦٧,٩٥٠	١١٠,١٦٧,٩٥٠	-١,٤٦٩,٤١٠	-٤,٣٣%
٧	٧	الصحة	١١١,٩٠١,٣٨١	١٠٨,٩٢١,٢٣٧	٣٢,٠٠٧,١٢٩	٢٠,٧٨٩,٤٠٣	١٢,٠٨٧,٦٥٥	٤٢,٤٩١,٥٥٠	١٠٠,٤٥٠,٥٠٠	١٠٠,٤٥٠,٥٠٠	١٠٠,٤٥٠,٥٠٠	-٢,٩٨٠,١٤٤	-٢,٦٦%

تقديرات الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2010م

الجدول التجميعي للنفقات العامة حسب التصنيف الاقتصادي والوظيفي

المبلغ بالآلاف الريالات

على مستوى الأبواب

رقم	وصف	2009م	2010م	تغيرات السنة المالية 2010م	تقديرات السنة المالية 2010م	الباب الأول: أجور وتوظيفات العاملين	الباب الثاني: نفقات على السلع والخدمات والمنتجات	الباب الثالث: الإعانات والمنح والمساعدات الاجتماعية	الباب الرابع: إكتساب الأصول غير المالية	الباب الخامس: إكتساب الأصول المالية وتسيديات الخصوم	الاستثمارات غير المبررة	التغير (+ أو -)	نسبة التغير
8	اليان				40,227,948	4,370,112	3,321,373	1,885,342	15,158,752	2,120,952		-13,285,417	-33,03%
	الترفيه والثقافة والدين												
9	التعليم				355,998,358	230,045,356	225,000,724	27,117,270	75,955,367		378,941	13,923,275	4,07%
	الحماية الاجتماعية												
10					450,265,273	100,41,899	2,330,576	448,029,970	772,906			6,910,078	1,55%

توقعات الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١١م

الجدول التجميعي للتدفقات العامة حسب التصنيف المزدوج الاقتصادي والوظيفي

المبالغ بالآلاف الريالات

على مستوى الأنوات

رقم	نوع	البيانات	تقديرات السنة المالية ٢٠١٠م	توقعات السنة المالية ٢٠١١م	توقعات العائدين والعروضات العائدين	البيانات التامة على السلع والخدمات والممتلكات	البيانات الثالث: الأرباح والمنح والمناقص الاجتماعية	البيانات الرابع: اكتساب الأصول غير المالية	البيانات الخامس: اكتساب الأصول المالية وتسييلات الخصوم	الاستخدامات غير المئوية	التغير (+ أو -)	نسبة التغير
١	١	الإجمالي العام للتدفقات	١٠٩٨١٠٢٨٣٠٩٠١	٢٠٥١٠٢٣٠٠٣٧٣	٣٨٠٨٨٤٢٣٥	١٧٧٠٩٧٣٠٩٦٧	١٢٢٢٩٨٠٠٨١	٥٩٠٠٩٠٠٠٣٣	٧١٧٠١٤٢	١١٠٣٦٦٤٤٩٦	٥٣٠٨٤٥٠٤٤٩	٢١,٨٥%
٢	٢	الخدمات العمومية العامة	٢٤٦٤٤٨٤٤٩٥	٣٠٠٣٢٩٠٩٤٤	١٨٣٤٦٤٧٦٨	٥٣٠٩٠٠٤٩٩	٨٦٥٣٨٨	٩٠٣٠٣٢٤٠	٠	٠	٠	٠,٠٠%
٣	٣	التدفقات	١٢٧٠٧٥٩١٧٨٧	١٢٤٠٣٦٢٧٤٠	٧٦٠٦٦٩٠٣٦١	٢١٠٢٨٩٠٦٦٦	١٠٣٧٧٠٩٦٢	٤٤٤١١٠٨٤٩	٢٠٠٦١٤٠٠٠٢	٢٠٠٦١٤٠٠٠٢	-٣٠٣٩٧٠٠٤٢	-٢,٦٦%
٤	٤	التدفقات الاقتصادية	٣٦٠٠٢٨٨٠٦٣٤	٣٥١٠٠٦٣٠٦٧٧	١٦٠٤٩٠٨٥٩	٤١٠٢٦٦٠٥٧٧	١٥٠٨٥٠٠٨٣٦	١٤٨٠٥٦٢٧٩٦	١٢٩٠٣٣٢٠٦٠٩	١٢٩٠٣٣٢٠٦٠٩	-٩٠٢٢٤٠٩٥٧	-٢,٥٦%
٥	٥	حماية البيئة	٢٢٠٢٧٨٠٧٦٩	١٨٠٥٥٠٠٩٦٩	١٥٦٠١٦٨	١١٠٠١٧٠	١٠٣٥٧٠٥٧٤	٤٠٥٤٢٠٦٢٣	١٢٠٣٨٤٤٤٣٤	١٢٠٣٨٤٤٤٣٤	-٣٠٧٢٧٠٨٠٠	-١٦,٧٣%
٦	٦	الإسكان ومراقب المجتمع	٣٢٠٩٠٠٧٤٩	٢٦٠٩٢٠٠٤١٠	٨١٣٠٣٣٢	١٠١٠٢٠٣١٧	٩٨٨٠٤٢٧	١٢٠٥٨٤٤٧٣٨	١١٠٤٣١٠٦٠٦	١١٠٤٣١٠٦٠٦	-٥٠٩٨٠٠٣٣٩	-١٨,١٨%
٧	٧	الصحة	١٠٨٠٩٧١٠٢٣٧	١١٠٠٩٥٣٠١٨٦	٣٢٠٣١٥٠٩٣٠	٢٠٠٧٥٤٠٧٨٧	١٢٠٠٦٤٠١١٣	٤٤٠٦٨٦٠٦٠٦	١٠١٣١٠٧٥٠	١٠١٣١٠٧٥٠	٢٠٣١٠٩٤٩	١,٨٧%

توقعات الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2011م

الجدول التجميعي للنفقات العامة حسب التصنيف الميزنوج (الاقتصادي والوظيفي)

المبلغ بالآلاف الريالات

على مستوى الأنوات

رقم	مجموعة	تفصيل	البيان	تقديرات السنة المالية 2010م	توقعات السنة المالية 2011م	الباب الأول: أجور وتعميمات العاملين	الباب الثاني: نفقات على السلع والخدمات والممتلكات	الباب الثالث: المنافع الاجتماعية والمنافع الإحتياجات والمنح	الباب الرابع: اكتساب الأصول غير المالية	الباب الخامس: اكتساب الأصول المالية وتسيديات الخصوم	الاستخدامات غير المبررة	التغير (+ أو -)	نسبة التغير
8			الترفيه والثقافة والدين	26,942,031	30,237,406	3,080,097	3,270,072	1,881,445	19,318,642	1,812,150		3,294,875	12,23%
9			التعليم	355,998,358	349,422,309	232,879,445	220,332,293	27,478,488	26,392,342		378,941	-6,035,049	-1,84%
10			العملية الاجتماعية	452,175,351	491,814,737	951,413	2,222,471	487,080,417	22,04326			29,629,386	8,77%

توقعات الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٢
الجدول التجميعي للنفقات العامة حسب التصنيف الميزانياتي والوظيفي

المبالغ بالآلاف الريالات

على مستوى الأوباب

رقم	البيان	توقعات السنة المالية ٢٠١١	توقعات السنة المالية ٢٠١٢	وتعويضات العاملين	الذات الأولى: أجور وتعويضات العاملين	الذات الثانية: نفقات على السلع والخدمات والممتلكات	الذات الثالثة: المنح والإعانات والمنافع الاجتماعية	الذات الرابعة: إكتساب الأصول غير المالية	الذات الخامسة: إكتساب الأصول المالية وتسيديات الخصوم	الاستخدامات غير المئوية	التغير (+ أو -)	نسبة التغير
١	الخدمات العمومية العامة	٣٠٠,٣٢٩,٩٤٤	٢٩٤,١١١,٢٦١	٣٨١,٠٠٠,٣١٧	١٦٨,٩٢٥,٩١٣	٣٦٩,٩٠٣,٣٠٨	٥٧٣,٢٨٥,٠٣٨	٣٣٣,٠٦٨,٥٨٩	١٥٥,٩٩٨,٣٥٢	٣٢٣,٣٤٨,٩١٢	٥٤٩,٦٧٧	٠,٠٣%
٢	الدفاع	٢٤٧,٥٣٣,٩٩٥	٢٤٧,٥٣٣,٩٩٥	١٨٣,٤٦٤,٧٦٨	٥٣,٩٠٠,٤٩٩	٨٦٥,٣٨٨	١٢,٢٢٩,٢٠٨	٩٠,٣٠٣,٣٤٠	٧١٧,١٤٢	١١,٣٥٥,٩٦٩	٠	٠,٠٠%
٣	النظام العام وثقوث السلامة العامة	١٢٤,٣٢٢,٧٤٠	١٢٢,٥٩٠,٠٩١	٧٥,٣٥٧,٨٣٧	٢١,٧٨٩,٥٣٠	٢١,٣٧٧,٩٦٢	١٢,٣٧٧,٩٦٢	٣,٩٥٠,٠٧٦	١٢٨,٥٦٦,٩١٠	٢٠٠,٦١٤,٠٠٢	-١٠,٧٧٢,٦٤٦	-١,٤٣%
٤	الثقوث الاقتصادية	٣٥١,٠٦٣,٦٧٧	٣٦٥,٢٦٢,٦٢٩	١٦٠,٣٧٧,٨٣٥	٧٧,٢٥٧,٠٧٧	١٦,٠٠١,٧٠	١٦,٠٠٧,٧٠	١٢٧,٣٢٢,٨٨٦	١٢٨,٥٦٦,٩١٠	١٢٨,٥٦٦,٩١٠	١٤,١٩٧,٩٥٢	٤,٠٤%
٥	حملة البيئة	١٨,٥٥٠,٩٦٩	١٨,٧٣٠,١١٧	١٥٦,١٦٨	١١٠,٠١٧	١,٣٥٧,٥٧٤	١,٣٥٧,٥٧٤	٤,٧٧٣,٨٦٤	١٢,٣٣٢,٣٤١	١٢,٣٣٢,٣٤١	١٧٦,١٤٨	٠,٩٧%
٦	الإسكان ومرافق المجتمع	٢٦,٩٢٠,٤١٠	٢٥,٣٢٦,٥٧٧	٨١٢,٦٦٢	١٠١,٢,٣١٧	٩٥١,١٣٧	٩٥١,١٣٧	١١٠,٧٦٤,٥٧٢	١١,٣٨٣,٦٩٩	١١,٣٨٣,٦٩٩	-١,٥٩٦,٣٣٣	-٥,٩٢%
٧	الصحة	١١٠,٩٥٣,١٨٦	١٠٦,٩٨٥,٧٨٠	٣٢,٧٠٦,٨٠١	٢٠,٧٥٤,٧٨٧	١٢,٠٢٩,١١٣	١٢,٠٢٩,١١٣	٤٠,٣٠٨,٩٦٩	١٠١,٨٦١,١١٠	١٠١,٨٦١,١١٠	-٣,٩٦٤,٤٠٦	-٣,٥٨%

توقعات الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2012م

الجدول التجميعي للنفقات العامة حسب التصنيف الميزنوج (الاقتصادي والوظيفي)

المبلغ بالآلاف الريالات

على مستوى الأبنواب

رقم	وصف	توقعات السنة المالية 2011م	توقعات السنة المالية 2012م	الباب الأولى: أجور وتعميمات العاملين	الباب الثاني: نفقات على السلع والخدمات والممتلكات	الباب الثالث: الإعانات والمنح والمنافع الاجتماعية	الباب الرابع: اكتساب الأصول غير المالية	الباب الخامس: اكتساب الأصول المالية وتسيديات الخصوم	الاستخدامات غير المبررة	التغير (+ أو -)	نسبة التغير
8	البيـــــان الترفيـــــه والثقافة والدين	30,237,406	44,792,557	3,856,905	3,327,072	1,881,445	13,874,985	1,812,150		-5,444,836	-18,01%
9	التعليم	349,423,309	343,140,075	235,771,106	20,533,472	27,256,068	59,200,488	378,941	378,941	-6,032,335	-1,81%
10	الحماية الاجتماعية	491,814,737	503,306,928	911,552	2,222,471	499,195,159	537,786			63,817,330	2,34%

البيانات الإجمالية لوحدة المستقلة والمقتصة والصناديق الخاصة التي تتبع النظام المحاسبي الحكومي للسنة المالية ٢٠١٠م

المبلغ بالآلاف الريال

جدول اجمالي الموارد والاستخدامات

تقديرات السنة المالية ٢٠١٠م	إعدادات السنة المالية ٢٠٠٩م	البيان	تقديرات السنة المالية ٢٠١٠م	ربط السنة المالية ٢٠٠٩م	البيان
الاستخدامات العامة					
٢٩,٣٩١,٠٨٦	٢٩,٢٥٩,٦١١	الإجمالي العام للاستخدامات	٢٩,٣٩١,٠٨٦	٢٩,٢٥٩,٦١١	الإجمالي العام للموارد
٢,١٥٠,٤٢٣	٢,١٠٧,٧٥٩	الباب الأول: أجور وتوضيحات العاملين	٠	٠	الباب الأول: الإيرادات الضريبية
٨١٧,٤١٦	٧٨٨,١٧١	الباب الثاني: نفقات على السلع والخدمات والممتلكات	٢٢,٣٠٠,٥٨٧	٢٤,٥٩٧,٣٦٢	الباب الثاني: المنح
١,١٣٩,٧٧٣	١,٨٢٧,٣٩٩	الباب الثالث: الإعانات والمنح والمناقصات الإجتماعية	١,٠٨٥,٩٥١	٨٢٧,٧٥٨	الباب الثالث: إيرادات دخل الملكية وبيعات السلع والخدمات والتحويلات والمتوعدة
٢٤,٨٧٦,٧٩٧	٢٤,٣١٠,٣١٢	الباب الرابع: اكتساب الأصول غير المالية	٠	٠	الباب الرابع: التصرف في الأصول غير المالية
٤٠٦,٨٧٠	٢٨٥,٩٧٠	الباب الخامس: اكتساب الأصول المالية وتسيديات الخصوم	٦٠٠,٤٥٤٨	٣,٨٣٤,٤٩١	الباب الخامس: التصرف في الأصول المالية وتعمل الخصوم
		فائض الموازنة			عجز الموازنة
		البقي من الرصيد من سنوات سابقة			

البيانات الإجمالية للوحدات المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة

التي تتبع النظام المحاسبي الحكومي

للسنة المالية 2010م

المبالغ بالآلاف الريالات

م	البيان	ربط 2009م	مشروع 2010م	التغير	
				النسبة 100%	مبلغ
1	الهيئة العليا للأدوية والمستلزمات الطبية	718,340	776,412	8%	58,072
2	الصندوق الاجتماعي للتنمية	25,392,085	26,246,546	3%	854,461
3	صندوق الخدمة المدنية	3,039,768	2,258,710	26%-	781,058-
4	صندوق صيانة المباني والتجهيزات المدرسية لمحافظة عدن	25,000	25,000	0%	0
5	صندوق صيانة المباني والتجهيزات المدرسية لمحافظة لحج	25,000	25,000	0%	0
6	صندوق صيانة المباني والتجهيزات المدرسية لمحافظة أبين	3,050	3,050	0%	0
7	صندوق صيانة المباني والتجهيزات المدرسية لمحافظة المهرة	13,000	13,000	0%	0
8	صندوق صيانة المباني والتجهيزات المدرسية لمحافظة الجوف	5,747	5,747	0%	0
9	صندوق صيانة المباني والتجهيزات المدرسية لمحافظة عمران	10,541	10,541	0%	0
10	صندوق صيانة المباني والتجهيزات المدرسية لمحافظة الضالع	4,530	4,530	0%	0
11	صندوق صيانة المباني والتجهيزات المدرسية لمحافظة صنعاء	22,550	22,550	0%	0
	الإجمالي العام	29,259,611	29,391,086	0%	131,475

البيانات الاجمالية للوحدات المستقلة والمتكئة والصناديق الخاصة التي تتبع النظام المحاسبي الموحد
للاستخدامات والموارد الجارية والراسمالية
الجارية والراسمالية
البيانات والقرارات

تقديرات السنة المالية 2010م	ربط السنة المالية 2009م	البيان	تقديرات السنة المالية 2010م	اكتفاءات السنة المالية 2009م	البيان
الموارد الجارية :-					
171,231,648	148,715,663	الباب الاول:- إيرادات النشاط الجاري	8,348,114	7,790,357	الباب الاول:- المرتبات والاجور ومافي حكمها
60,530,755	57,496,304	الباب الثاني:- الإيرادات المتنوعة	18,477,347	15,144,782	الباب الثاني:- مستلزمات الانتاج ومشتريات بروض البيع
10,670,710	10,628,019	إيرادات الأوراق المالية والعوائد	170,568,170	150,762,131	الباب الثالث:- المصروفات الجارية التحويلية والمخصصة
34,671,659	43,274,719	الباب الرابع:- إيرادات جارية تحويلية			
277,104,772	260,114,705	جملة الموارد الجارية	197,393,631	173,697,270	جملة الاستخدامات الجارية
		ح / العجز	79,711,141	84,991,508	ح / الأوزنج
277,104,772	260,114,705	إجمالي عام الموارد الجارية	277,104,772	258,688,778	إجمالي عام الاستخدامات الجارية

بـ الموارد الراسمالية :-		بـ الاستخدامات الراسمالية :-			
	الباب الخامس:- الإيرادات الراسمالية الباب السادس:- الإيرادات التحويلية الراسمالية		الباب الرابع:- مشتريات قيد التنفيذ الباب الخامس:- التحويلات الراسمالية		
83,058,215	88,021,669	6,162,518	4,997,800		
2,517,955	2,265,061	79,413,652	86,714,857		
85,576,170	90,286,730	85,576,170	91,712,657		
362,680,942	350,401,435	362,680,942	350,401,435		

البيانات الإجمالية للوحدات المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة

التي تتبع النظام المحاسبي الموحد

للسنة المالية ٢٠١٠م

المبالغ بالآلاف الريالات

م	البيانات	ربط ٢٠٠٩م	مضروع ٢٠١٠م	التغير	
				النسبة ١٠٠٪	مبلغ
١	وزارة الأوقاف والإرشاد (قطاع الأوقاف)	٢.٨٨٨.٧٩٧	١١.٢٠٣.٢١٦	٢٨٨%	٨.٣١٤.٤١٩
٢	الهيئة العامة للتأمينات والمعاشات	١٦٧.١١٤.٦٥٤	١٤٥.٢٢٢.٥٧٩	-١٣%	٢١.٨٩٢.٠٧٥
٣	المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية	٢٧.٣٧٠.٦٨٧	٣٢.٢٠٥.٢٨٩	١٨%	٤.٨٣٤.٦٠٢
٤	الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة	٨٦.٠٣٨٦	٩٣٥.٣٢٨	٩%	٧٤.٩٤٢
٥	صندوق الرعاية الاجتماعية	٤٣٠.٦٣.٩٩٦	٤٥٠.٩٠.٦٥٨	٥%	٢٠.٢٦.٦٦٢
٦	صندوق تشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي	١٠٠.٥٥.٠٨١	١١.٤٠٩.٤٢٦	١٣%	١.٣٥٤.٣٤٥
٧	صندوق صيانة الطرق والجسور	١٤.٧٥٨.٩٤٣	١٨.٠٣٧.٥٦٧	٢٢%	٣.٢٧٨.٦٢٤
٨	صندوق النشء والشباب والرياضة	٣.٦١٨.١٤٦	٣.٦١٨.١٤٦	٠%	٠
٩	صندوق التقاعد العسكري	٣٨.١٦٣.٢٩٠	٤٨.٥٧١.٩٩١	٢٧%	١٠.٤٠٨.٧٠١
١٠	صندوق تقاعد الداخلية	٢٤.٨٣٣.٨٤١	٢٦.٠٨٨.١٥٣	٥%	١.٢٥٤.٣١٢
١١	صندوق التدريب المهني والتقني وتطوير المهارات	١.٤١٢.١٣٢	٢.٥٤٣.٣٠٢	٨٠%	١.١٣١.١٧٠
١٢	صندوق الترويج السياحي	٧٢٨.٧٤٠	٨٨٨.٤٧٤	٢٢%	١٥٩.٧٣٤
١٣	صندوق رعاية وتأهيل المعاقين	٤٤.٤٥٥.٢٧٩	٣.٨٩٦.٠٢٩	-١٣%	٥٥٩.٢٥٠
١٤	صندوق التراث والتنمية الثقافية	٥١٧.٥٦٤	٦٠٦.٢٩٦	١٧%	٨٨.٧٣٢
١٥	صندوق تمويل الصناعات والمنشآت الصغيرة	١.٤٦٣.٢٥٧	١.٨٣٩.٢٠٤	٢٦%	٣٧٥.٩٤٧
١٦	صندوق النظافة والتحسين بأمانة العاصمة	٢.٧٥٤.١٣٠	٣.٢٠٦.٦٧٧	١٦%	٤٥٢.٥٤٧
١٧	صندوق النظافة والتحسين بمحافظة صنعاء	١٤٧.٣١٠	١٩٨.٩٥٥	٣٥%	٥١.٦٤٥
١٨	صندوق النظافة والتحسين بمحافظة عدن	١.٦٣١.٧٥١	١.٩٥١.٨١٢	٢٠%	٣٢٠.٠٦١
١٩	صندوق النظافة والتحسين بمحافظة تعز	٩٣٤.٧٧٤	٩٦٤.٨٠٠	٣%	٣٠.٠٢٦
٢٠	صندوق النظافة والتحسين بمحافظة حضرموت (المكلاء)	٤٩٧.٨٥٠	٤٩٩.٨٥٠	٠%	٢.٠٠٠
٢١	صندوق النظافة والتحسين بمحافظة حضرموت (سينون)	٢٠١.٩١٤	٢١٨.٥٥٥	٨%	١٦.٦٤١
٢٢	صندوق النظافة والتحسين بمحافظة الحديدة	٩٠١.٨٢٤	٩٨٠.٢٠٧	٩%	٧٨.٣٨٣
٢٣	صندوق النظافة والتحسين بمحافظة لحج	١٣٨.٢١٥	١٤٣.٢١٥	٤%	٥.٠٠٠
٢٤	صندوق النظافة والتحسين بمحافظة إب	٤٤٩.٥٤٢	٧٠٧.٥٨٤	٥٧%	٢٥٨.٠٤٢
٢٥	صندوق النظافة والتحسين بمحافظة أبين	١٤٨.٥٠٠	١٦٩.٢٧٠	٤%	٢٠.٧٧٠
٢٦	صندوق النظافة والتحسين بمحافظة حجة	٢٦٠.٥٠٢	٣١٦.٦١٣	٢٢%	٥٦.١١١
٢٧	صندوق النظافة والتحسين بمحافظة ذمار	٢١١.٥٦٧	٢٢٨.٠٠٠	٨%	١٦.٤٣٣
٢٨	صندوق النظافة والتحسين بمحافظة شبوة	١١٨.٦٥٩	١٣٠.٥٩٥	١٠%	١١.٩٣٦
٢٩	صندوق النظافة والتحسين بمحافظة المهرة	٧٣.٨٤٣	٨٩.٦١١	٢١%	١٥.٧٦٨
٣٠	صندوق النظافة والتحسين بمحافظة صعدة	٩٣.٢٦٢	٩٣.٢٦٢	٠%	٠
٣١	صندوق النظافة والتحسين بمحافظة البيضاء	١٢٣.٠٨٥	١٣٤.٤٧١	٩%	١١.٣٨٦
٣٢	صندوق النظافة والتحسين بمحافظة المحويت	٣٨.٩١٧	٤٣.٤٥٠	١٢%	٤.٥٣٣
٣٣	صندوق النظافة والتحسين بمحافظة مأرب	١٠١.٦٧٧	١٠٢.٣٤٨	١%	٦٧١
٣٤	صندوق النظافة والتحسين بمحافظة الجوف	١٠.٢٦٢	١٠.٢٦٢	٠%	٠
٣٥	صندوق النظافة والتحسين بمحافظة عمران	١٣٢.٠٠٠	١٩٠.٣٦٢	٤٤%	٥٨.٣٦٢
٣٦	صندوق النظافة والتحسين بمحافظة الضالع	١٢٧.٠٥٨	١٢٧.٠٥٨	٠%	٠
٣٧	صندوق النظافة والتحسين بمحافظة ريمة	٠	١٨.٣٢٧	١٠٠%	١٨.٣٢٧
	الإجمالي العام	٣٥.٠٤٠.١.٤٣٥	٣٦٢.٦٨٠.٩٤٢	٤%	١٢.٢٧٩.٥٠٧

الإطار العام لمشروع موازنات الوحدات الاقتصادية (الموازنة الجارية والأسمالية) للعام المالي ٢٠١٠م

أولاً: الموازنة الجارية

الوحدات			القطاع المختلط			القطاع الخدمي			القطاع الإنتاجي		
نسبة الزيادة	مجملي عام	رابط عام	نسبة الزيادة	مجملي عام	رابط عام	نسبة الزيادة	مجملي عام	رابط عام	نسبة الزيادة	مجملي عام	رابط عام
%	٢٠١٠م	٢٠٠٩م	%	٢٠١٠م	٢٠٠٩م	%	٢٠١٠م	٢٠٠٩م	%	٢٠١٠م	٢٠٠٩م
الإستثمارات الجارية											
Z4	٢,1٨٥,٦٠٦	٩٦,٩٢٠,٩٧٠	Z2-	١٥٨,٤٨٨-	٩٦٥٧٧٦	Z9	٢,١٤٢,٦٨٤	٢٥,١٢٢,٦٥٤	Z3	١,٧٠٠,٤١٠	٢٢,١٢٠,٥٤٠
Z3١-	١,١٠٩,٩١٠,٤٥٥-	١,٨٧٤,٤٢٢,٦٩٧	Z١-	٢,٣٦٩,١١٤-	٥٦٠,٤٤٥٨٣	Z١٥	٤,٧٨٠,٩٠٨	٣١,١٤٤,٦٦٥	Z3٧-	١,١١٦,٩٢٣,٢٤٩	٢,٩٩٢,٩٧١,١٩٨
Z١٧-	٣٦,٣٣٥,٧٣٤-	١٣٢,٥١٧,٢٥٨	Z١٠	٣٦١,٨٨٦-	٣٥٤٧٢٤٢٣	Z١	٨٥,٥٤٩	٩,٠٨٧,٦١٠	Z3٢-	٣,٦٠٥,٩٣٨٧-	٨٨,٠٠٧,٣٦٦
Z4٤-	١,١٣٢,٢٤,٥٨٢-	٣,٢٠٢,٣٦١,٩٦٥	Z٤-	٣,٧٨٩,٣٨٨-	١,١١٧٩٧٨١	Z١١	٦,٩٩٩,١٤١	٧,٣٣٥,٢٩	Z3٣-	١,٣٥٥,٥٥٠,٣٦٦-	٢,٠٣٣,١٧,١١٥
Z3٠	٣٨,٩٦٩,٢٦٣	١٦٩,٩١٤,٢١٩	Z١٩-	٣,٥٨٦,٨٦٣-	١,٩٠١,١٩٨	Z4-	٩٣,٤٦٦-	٩,٢٩٣,٧٥٦	Z٤٠	٤٢,٤٦٦,٥٩١	١٤٩,٦٩٩,٤٦٥
Z3٢-	١,٠٩٢,٣١١,٣٢١-	٢,٣٧٢,٤٩٦,٣٤٤	Z٥-	٦,٣٧١,٢٥١-	١,٢٤٠,٨٧٩	Z8	٦,٠٧٨,٦٧٥	٧٩,٦٨٨,٧٧٥	Z3٣-	١,٠٩٢,٣١١,٣٢١-	٢,١٨١,٧٦٦,٥٠٠
الموارد الجارية											
Z3١-	١٦٦,٦٧٩,١١٢-	١,٩٢٣,٢٢١,٦٢١	Z٧-	٦,٧٦٨,٨١٥-	٩٦,٩٣٦,٢١٥	Z٢	١,٢٣٢,٥٨٦	٥٢,٢٨٨,٩٤٥	Z٧٧-	٦١٠,٥٤٨,٨٢٢-	١,٧٧٤,١٠,٧٣١
Z٥٨-	٤٣١,٤٥٥,٨٣٢-	٢,١٢,٥٤٧,١٧٨	Z3٠-	٦,٨١,٨١١-	١,٥٥٠,١٨٩	Z٢١	١,٨٠,٣٥٧	١,٠١٩,٧٣١	Z٥٨-	٤٣١,٤٥٤,٢٧٨-	٢,١,٩٤٧,٢٥٩
Z١٥	٢,٤٢٦,٠٤١	١٨,٩٦٤,٠٠٠	Z١-	٠	٤٥٠,٠٠٠	Z١٥	٥,٠٠٠	٠	Z١٥	٢,٤٢٦,٠٤١	١,٨٥٠,٩٠٠
Z١٥	٨٨,٠٨٢-	٨١,١٨٠,٦٨٨	Z4	١,٠٧٤,٢٧٥	١٢,١٤٤,٧٥٥	Z٦٦	١,٢٠٣,٤٥٦	٢,١٥١,٦٨٨	Z٤٤-	٢,٢٣١,٥,٩١٣-	٦٥,٥٠٠,٦٢٥
Z3٢-	١,٠٩٦,٧٦١,٩٥٠-	٢,٢٤٢,٣٠٤,٤٤٨	Z٥-	٦,٣٧١,٢٥١-	١,٢٠,٨,٨٧٩	Z٦	٣,٠٢١,٢٩٩	٥٦,٣٨٨,٣٦٤	Z3٢-	١,٠٩٦,٧٦١,٩٥٠-	٢,١٧٨,٦١٤,٢٤٥
Z١٢	٢,٩١٥,٦٦٤	٢,٦,٤٧٢,٧٥٦	Z١٠	٠	٠	Z١٥	٢,٠٥٧,٢٧٦	٢,٢٣٢,٠٠,٤٢١	Z٤٤-	١,٤١,٧١٣-	٢,١٧٢,٣٢٥
Z3٢-	١,٠٩٢,٣١١,٣٢١-	٢,٣٧٢,٤٩٦,٣٤٤	Z٥-	٦,٣٧١,٢٥١-	١,٢٠,٨,٨٧٩	Z8	٦,٠٧٨,٦٧٥	٧٩,٦٨٨,٧٧٥	Z3٢-	١,٠٩٢,٣١١,٣٢١-	٢,١٨١,٧٦٦,٥٠٠
Z٢١	٢٥,٣٥٢,٢٠٤	٩٥,٥٢٩,١٩٢	Z١٧-	٣٧٧,٦٧٢-	١,٧٨٤,٧٧٤	Z٨-	٢٢٩,٩١٤-	٢,٩٨٥,٥٩٤	Z٤١	٢,١٠٠,٨٩١	٨٩,٧٥٨,٨٢٤
Z4٧-	٧,٥٠,١٢٢-	٢٤,٧٦٧	Z١٠	٠	٠	Z١٠	٢٥٢,٩٠٠-	٠	Z٤٥-	٤٥٢,٠٣٢-	٢٤,٧٦٧
Z١٦	٢,٦٢٠,٧٨٦	٢,٤٤٧,٩٨٩	Z١٠	٠	٠	Z١٧	٢,٢١٠,٤٦٦	٢,٢٣٠,٠٠,٤٢١	Z١١	٢,١,٣٢٠	٢,١٤٧,٥٦٨
Z١٢	٢,٩١٥,٦٦٤	٢,٤٧٢,٧٥٦	Z١٠	٠	٠	Z١٥	٢,٠٥٧,٢٧٦	٢,٢٣٢,٠٠,٤٢١	Z٤	١٤١,٧١٣-	٢,١٧٢,٣٢٥
ثانياً: الموازنة الرأسمالية											
Z٨٦	١٨٩,٤٥٧,٣٢٣	٤١٠,٩٢١,١١٦	Z3١-	٨٥٠,٠٠٠-	٢,٤٨٨,٠٠٠	Z3٠	١٠,٨٢٣,١٨٤	٦٤,٢٠٢,٦١٣	Z١٠٩	١٧٨,٥٢٤,٥٤٨	٢,٤٤٢,٣٠,٥١٣
Z١	٤,٠٣٩,١١٤	٢٩٤,٠٣٧,٩٧٦	Z3٢-	٩,٠٠٠,٩٤٠-	١٨,٩٧٥,٩٥٤	Z١٦-	٦٢٩,٨٧٦-	٢,٢٩١,١١٤	Z٥	١٢,٣١٥,٩١٣	٣٧١,٧٧,٠٧٤
Z3٨	١٩٢,٤٩٦,٤٦٦	٧,٤,٩٥٩,٠٩٢	Z3٢-	٩,٨٩٦,٩٤٠-	٣١,٤٦٢,٩٥٤	Z٨	١,١٩٣,٣٠٨	٦٧,٤٤٢,٨٥١	Z٤٦	١٩٢,٣٠٠,٤٧٨	٦٦,٠٠١,٢٧٧
Z٨١	١٨٩,٧٢٢,٢٠٥	٤٢٢,٨٧٦,٢٤٠	Z3٢	١,٤٠٤,٧٤٢	٧,٩٣٥,٨١٦	Z١٤	٧,٤٤٩,٠٥٨	٦٢,٤٤٦,٧٤٩	Z١٠٥	١٨٠,٨٦٨,٠٥٠	٣٥٢,٤٩٢,٦٧٥
Z١	٢,٧٧٤,٦٤١	٢٨٢,٠٨٢,٥٥٢	Z٤٢-	١,٢٠,١,٦٨٢-	١٢,٥٢٨,١٢٨	Z١١٩	٢,٧٤٤,٢٥٠	٥,٤٧٠,١٠٢	Z٥	١٢,٣٣٢,٠٧٢	٢٢٣,٥٧,٦١٢
Z3٨	١٩٢,٤٩٦,٤٦٦	٧,٤,٩٥٩,٠٩٢	Z3٢-	٩,٨٩٦,٩٤٠-	٣١,٤٦٢,٩٥٤	Z١٨	١,١٩٣,٣٠٨	٦٧,٤٤٢,٨٥١	Z٤٦	١٩٢,٣٠٠,٤٧٨	٦٦,٠٠١,٢٧٧
Z١١٨	٨٢,٦٥١,٨٢٦	١٥٢,٤٢١,١٨٧	Z١٠	٠	٠	Z١٦	١,٤٥٠,٥٠١-	٢,٢,٩,٥,٢٧٧	Z١١٩	٨٤,١٠٢,٣٢٧	١,٢٨٥,٥٥,٩٠٠
Z١١٨	٨٢,٦٥١,٨٢٦	١٥٢,٤٢١,١٨٧	Z١٠	٠	٠	Z١٦	١,٤٥٠,٥٠١-	٢,٢,٩,٥,٢٧٧	Z١١٩	٨٤,١٠٢,٣٢٧	١,٢٨٥,٥٥,٩٠٠

(القطاع الإنتاجي)

البيانات الإجمالية لتقديرات الاستخدامات والموارد

الجارية والرأسمالية
موازنة السنة المالية ٢٠١٠م

نسبة الزيادة %	الفارق	مشروع السنة المالية ٢٠١٠م	ربط السنة المالية ٢٠٠٩م	البيان	نسبة الزيادة %	الفارق	مشروع السنة المالية ٢٠١٠م	ربط السنة المالية ٢٠٠٩م	البيان
%٣٧-	٢٦١,٥٤٢,٨٨٣-	١,٧٨٤,١٠٧,٣٦١	٢,٤٤٥,٣٥٠,٢٤٤	الموارد الجارية :- الباب الأول :- إيرادات النشاط الجاري الباب الثاني :- الإيرادات المتوقعة الباب الثالث :- إيرادات أوراق مالية والوحدات الباب الرابع :- إيرادات جارية تحويلية	%٣	١٠٧٠,١٤١٠	٦٢,١٣٠,٥٤٠	٦٠,٤٢٩,١٣٠	الاستخدامات الجارية :- الباب الأول :- المرتبات والأجور ومافي حكمها الباب الثاني :- مستلزمات الإنتاج ومشتريات بقرض البيع الباب الثالث :- المصروفات الجارية التحويلية والمخصصة
%٥٨-	٤٣١,٤٥٤,٢٧٨-	٣١٠,٩٤٧,٢٥٩	٧٤٢,٤٠١,٥٣٧	جملة الموارد الجارية	%٣٧-	١,١١١,٠٢٢,٣٤٩-	١,٨٨١,٨٧٩,٣٤٩	٢,٠٩٢,٩٧١,٢٩٨	جملة الاستخدامات الجارية
%١٥	٢,٤٤١,٠٠٤١	١٨٥,٥٩,٠٠٠	١٦٠,٧٧,٩٥٩	ح / المعجز	%٣٣-	٢٦,١٥٩,٣٩٧-	٨٨,٠٠٧,٢٢٦	١١٤,٠١٦,٢٢٣	ح / التوزيع
%٤-	٢,٣٣٥,٩١٣-	٦٥٠,٥٠,٢٧٥	٦٧٤,٤١٦,٥٣٨	جملة الموارد الجارية	%٣٦-	١,١٣٥,٥٥٠,٣٣٦-	٢,٠٣٢,٠١٧,١١٥	٢,١٢٧,٥٢٧,٤٥١	جملة الاستخدامات الجارية
%٣٣-	١,٠٩٢,٩٣٢,٠٣٣-	٢,١٧٨,٦١٤,٢٤٥	٣,٢٧١,٥٤٦,٢٧٨	ح / المعجز	%٤٠	٤٢,٤٧٦,٥٩١	١٤٩,٨٧٦,٩٤٦٥	١٠٧,٢٩٢,٨٧٤	إجمالي عام الاستخدامات الجارية
%٤-	١٤١,٧١٢-	٣,١٧٢,٣٣٥	٣,٣١٤,٠٤٧	الموارد الرأسمالية :- الباب الخامس :- الإيرادات الرأسمالية	%٣٣-	١,٠٩٣,٠٧٣,٧٤٥-	٢,١٨١,٧٨٦,٥٨٠	٢,٢٧٤,٨٦٠,٣٢٥	الاستخدامات الرأسمالية :- الباب الرابع :- مشتريات قيد التنفيذ الباب الخامس :- التحويلات الرأسمالية
%١٠٥	١٨٠,٨٦٨,٤٠٥	٣٥٢,٤٩٣,٦٧٥	١٧١,٦٢٥,٢٧٠	جملة الموارد الرأسمالية	%١٠٩	١٧٩,٥٢٤,٥٤٨	٣٤٤,٢٣٠,٥٠٣	١٦٤,٧٠٥,٩٥٥	جملة الاستخدامات الرأسمالية
%٥	١٢,٣٣٢,٠٧٣	٢٦٣,٥٠٧,٦١٢	٢٥١,١٧٥,٥٣٩	إجمالي علم الموارد	%٥	١٣,٦٧٥,٩٣٠	٢٧١,٧٧٠,٧٨٤	٢٥٨,٠٩٤,٨٥٤	إجمالي علم الاستخدامات
%٤٦	١٩٣,٢٠٠,٤٧٨	٦١٦,٠٠١,٢٨٧	٤٢٢,٨٠٠,٨٠٩	إجمالي علم الموارد	%٤٦	١٩٣,٢٠٠,٤٧٨	٦١٦,٠٠١,٢٨٧	٤٢٢,٨٠٠,٨٠٩	إجمالي علم الاستخدامات
%٢٤-	٨٩٩,٨٧٣,٢٦٧-	٢,٧٩٧,٧٨٧,٨٦٧	٣,٢٩٧,٦٦١,١٣٤	إجمالي علم الموارد	%٢٤-	٨٩٩,٨٧٣,٢٦٧-	٢,٧٩٧,٧٨٧,٨٦٧	٣,٢٩٧,٦٦١,١٣٤	إجمالي علم الاستخدامات

البيانات الاجمالية لتقديرات الاستخدامات والموارد
الاجارية والرأسمالية
موازنة السنة المالية ٢٠١٠م
(القطاع الخدمي)

نسبة الزيادة %	الفارق	مشروع السنة المالية ٢٠١٠م	ربط السنة المالية ٢٠٠٩م	البيان	نسبة الزيادة %	الفارق	مشروع السنة المالية ٢٠١٠م	ربط السنة المالية ٢٠٠٩م	البيان
%٣	١,٢٢٢,٥٨٦	٥٢,٢٨٧,٩٤٥	٥٠,٠٦٥,٣٥٩	الموارد الجارية :- الباب الاول :- إيرادات النشاط الجاري الباب الثاني :- الإيرادات المتوقعة الباب الثالث :- إيرادات أوراق مالية والعوائد الباب الرابع :- إيرادات جارية تحويلية	%٩	٢,١٤٢,٦٨٤	٢٥,١٣٢,٦٥٤	٢٢,٩٨٩,٩٧٠	الاستخدامات الجارية :- الباب الاول :- المرتبات والأجور ومافي حكمها الباب الثاني :- مستلزمات الإنتاج ومشتريات بغرض الباب الثالث :- المصرفات الجارية التحويلية والمخ
%٢١	١٨٠,٣٥٧	١,٠١٩,٧٣١	٨٣٩,٤٧٤	جملة الموارد الجارية	%١٥	٤,٨٧٠,٩٠٨	٣٦,١١٤,٧٦٥	٣١,٣٤٣,٨٥٧	جملة الاستخدامات الجارية
%٠	٥,٠٠٠	٥,٠٠٠	٠	ح / العجز	%١	٨٥,٥٤٩	٩,٠٠٨,٧٦٠	٩,٠٠٢,٠٦١	ح / التوزيع
%٦٦	١,٢٠٣,٤٥٦	٣,٠١٥,٦٨٨	١,٨١٢,٢٣٢	جملة الموارد الجارية	%١١	٦,٩٩٩,١٤١	٧٠,٣٣٥,٠٢٩	٦٣,٣٣٥,٨٨٨	جملة الاستخدامات الجارية
%٦	٣,٠٢١,٢٩٩	٥٦,٣٢٨,٣٦٤	٥٣,٣٠٧,٠٠٦	جملة الموارد الجارية	%١١	٦,٩٩٩,١٤١	٧٠,٣٣٥,٠٢٩	٦٣,٣٣٥,٨٨٨	جملة الاستخدامات الجارية
%١٥	٣,٠٥٧,٣٧٦	٢٣,٣٠٠,٤٢١	٢,٠٢٤,٣٠٤	ح / العجز	%٩-	٩٢٠,٤٦٦-	٩,٠٣٩٣,٧٥٦	١٠,٠٢١٤,٢٢٢	ح / التوزيع
%٨	٦,٠٧٨,٦٧٥	٧٩,٦٢٨,٧٨٥	٧٣,٥٥٠,١١٠	الموارد الرأسمالية :- الباب الخامس :- الإيرادات الرأسمالية	%٨	٦,٠٧٨,٦٧٥	٧٩,٦٢٨,٧٨٥	٧٣,٥٥٠,١١٠	الاستخدامات الرأسمالية :- الباب الرابع :- مشتريات قيد التنفيذ الباب الخامس :- التحويلات الرأسمالية
%١٤	٧,٤٤٩,٠٥٨	٦٢,٤٤٦,٧٤٩	٥٤,٩٩٧,٦٩١	جملة الموارد الرأسمالية	%٢٠	١,٠٨٢٣,١٨٤	٦٤,٢٠٢,٦١٣	٥٣,٣٧٩,٤٢٩	جملة الاستخدامات الرأسمالية
%١٩	٢,٧٤٤,٢٥٠	٥,٠٤٧,١٠٢	٢,٣٠٢,٨٥٢	جملة الموارد الرأسمالية	%١٦-	٦٢٩,٨٧٦-	٣,٢٣٩١,٢٣٨	٣,٩٢١,١١٤	جملة الاستخدامات الرأسمالية
%١٨	١,٠١٩,٠٣٨٣	٦٧,٤٩٣,٨٥١	٥٧,٣٠٧,٥٤٣	إجمالي عام الموارد	%١٨	١,٠١٩٣,٣٠٨	٦٧,٤٩٣,٨٥١	٥٧,٣٠٠,٥٤٣	إجمالي عام الاستخدامات
%١٢	١,٣٣,٢٧١,٩٨٣	١٤٧,١٢٢,٦٣٦	١٣,٨٥٠,٦٥٣	إجمالي عام الموارد	%١٢	١,٣٣,٢٧١,٩٨٣	١٤٧,١٢٢,٦٣٦	١٣,٨٥٠,٦٥٣	إجمالي عام الاستخدامات

البيانات الاجمالية لتقديرات الاستخدمات والموارد
الجارية والرأسمالية
(القطاع المختلط)
موازنة السنة المالية 2010م

نسبة الزيادة	الفارق	مشروع السنة المالية 2010م	ربط السنة المالية 2009م	البيان	نسبة الزيادة	الفارق	مشروع السنة المالية 2010م	ربط السنة المالية 2009م	البيان
%7-	١٠٧٦٨٨١٥-	٩٦,٩٣٦,٣١٥	١٠٣,٧٠٥,١٣٠	الموارد الجارية :- الباب الاول :- إيرادات النشاط الجاري الباب الثاني :- الإيرادات المتوقعة الباب الثالث :- إيرادات أوراق مالية والموارد الباب الرابع :- إيرادات جارية تمويلية	%2-	١٥٨,٤٨٨-	٩,٦٥٧,٧٧٦	٩,٨١٦,٢٦٤	الاستخدامات الجارية :- الباب الاول :- المرتبات والأجور ومفيا حكمها الباب الثاني :- مستلزمات الانتاج ومشتريات بغرض الباب الثالث :- المصرفقات الجارية التمويلية والمخ
%30-	٦٨١,٨١١-	١,٥٨٠,١٨٩	٢,٢٦٢,٠٠٠		%6-	٣٣٦٩,٠١٤-	٥٦,٠٤٩,٥٨٣	٥٩,٤١٨,٥٩٧	
%0	٠	٤٥٠,٠٠٠	٤٥٠,٠٠٠		%1-	٢٦١,٨٨٦-	٣٥,٤٧٢,٤٢٢	٣٥,٧٣٤,٣٠٨	
%9	١,٠٧٤,٣٧٥	١٣,١١٤,٣٧٥	١٢,٠٤٠,٠٠٠	جملة الموارد الجارية	%4-	٣٧٨٩,٣٨٨-	١٠,١١٧,٩٧٨١	١٠,٤٩٦,٩١٦	جملة الاستخدامات الجارية
%5-	٦,٣٧٦,٢٥١-	١١٢,٠٨٠,٨٧٩	١١٨,٤٥٧,١٣٠	ح / العجز	%9-	٢,٥٨٦,٨٦٣-	١٠,٤٩٠,١٠٩٨	١٣,٤٨٧,٩٦١	ح / التوزيع
%0	٠	٠	٠	جملي عام الموارد الجارية	%5-	٦,٣٧٦,٢٥١-	١١٢,٠٨٠,٨٧٩	١١٨,٤٥٧,١٣٠	إجمالي عام الاستخدامات الجارية
%22	١,٤٠٤,٧٤٢	٧,٩٣٥,٨١٦	٦,٥٣١,٠٧٤	الموارد الرأسمالية :- الباب الخامس :- الإيرادات الرأسمالية الباب السادس :- الإيرادات التمويلية الرأسمالية	%32-	٨٩,٠٠٠,٠٠٠-	٢,٤٤٨,٨٠٠	٣,٣٧٨,٠٠٠	الاستخدامات الرأسمالية :- الباب الرابع :- مشتريات قيد التنفيذ الباب الخامس :- التحويلات الرأسمالية
%41	٩,٨٩٦,٩٤٠-	٢١,٤٦٣,٩٥٤	٣١,٣٦٠,٨٩٤	جملة الموارد الرأسمالية	%32-	٩,٨٩٦,٩٤٠-	٢١,٤٦٣,٩٥٤	٣١,٣٦٠,٨٩٤	جملة الاستخدامات الرأسمالية
%11-	١٢,٢٧٣,١٩١-	١٣٣,٥٤٤,٨٣٣	١٤٩,٨١٨,٠٢٤	إجمالي عام الموارد	%11-	١٢,٢٧٣,١٩١-	١٣٣,٥٤٤,٨٣٣	١٤٩,٨١٨,٠٢٤	إجمالي عام الاستخدامات

مشروع الفائض وحصة الدولة منه للعام المالي ٢٠١٠م

المبالغ بالآلاف الريالات

م	اسم الوحدة	ربط السنة المالية ٢٠٠٩م		مشروع السنة المالية ٢٠١٠م		نسبة التغير %	الفارق في حصة الدولة بين عامي ٢٠٠٩، ٢٠١٠
		الفائض	حصة الدولة	الفائض	حصة الدولة		
أولاً : القطاع الانتاجي :-							
١	البنك المركزي اليمني	٣١,٠٦٥,٠٠٠	٣١,٠٦٥,٠٠٠	٤٥,٠٠٠,٠٠٠	٤٥,٠٠٠,٠٠٠	١٣,٩٣٥,٠٠٠	%٤٥
٢	البنك الأهلي اليمني	٤,١٣٢,٥٧٢	١,٧٤٦,٠١٢	٣,١٢٨,٧٨٥	١,٣٢١,٩١٢	٤٢٤,١٠٠	%٢٤-
٣	بنك التسليف الزراعي	٢,٠٠٠,٠٠٠	٨٤٥,٠٠٠	٢,٢٠٠,٠٠٠	٩٢٩,٥٠٠	٨٤,٥٠٠	%١٠
٤	الشركة اليمنية للتأمين وإعادة التأمين	٠	٠	٣,٠٠٠	١,٢٦٨	١,٢٦٨	%١٠٠
٥	م.ع. للإتصالات السلكية واللاسلكية	٢٢,٥٣٠,٠٠٠	٩,٥١٨,٩٢٥	٢٤,٧٠٧,٤٦٥	١٠,٤٣٨,٩٠٤	٩١٩,٩٧٩	%١٠
٦	م . المحلية للمياه والصرف الصحي / الأمانة	٢٤٦,٠٠٧	١٠٣,٩٣٨	٧٥١,٨٣٣	٣١٧,٦٤٩	٢١٣,٧١١	%٢٠٦
٧	م . المحلية للمياه والصرف الصحي / عدن	١٥٠,٠٠٠	٦٣,٣٧٥	٥٠٥,٩٩٧	٢١٣,٧٨٤	١٥٠,٤٠٩	%٢٣٧
٨	م . المحلية للمياه والصرف الصحي / الحديدة	١٨٨,٤٩٠	٧٩,٦٣٧	٣٩٣,٩٧٧	١٦٦,٤٥٥	٨٦,٨١٨	%١٠٩
٩	م . المحلية للمياه والصرف الصحي / إب	٧٠,٧٧٥	٢٩,٩٠٣	١٦٦,٨٢٦	٧٠,٤٨٤	٤٠,٥٨١	%١٣٦
١٠	م . المحلية للمياه والصرف الصحي / سينون	٤٧,٠٠٠	١٩,٨٥٨	١٠٦,١١٣	٤٤,٨٣٣	٢٤,٩٧٥	%١٢٦
١١	م . المحلية للمياه والصرف الصحي / البيضاء	٠	٠	٩,٨١٢	٤,١٤٦	٤,١٤٦	%١٠٠
١٢	م . المحلية للمياه والصرف الصحي / المكلا	٥٠,٠٠٤	٢١,١٢٧	٢٦٧,٥٩٥	١١٣,٠٥٩	٩١,٩٣٢	%٤٣٥
١٣	م . المحلية للمياه والصرف الصحي / ذمار	٣٠,٠٠٠	١٢,٦٧٥	١٧,٣٦٦	٧,٣٣٧	٥,٣٣٨	%٤٢-
١٤	المؤسسة العامة للنقل البري / الأمانة	١٧٥,١٠٢	٧٣,٩٨١	٢٧١,٠٤٢	١١٤,٥١٥	٤٠,٥٣٥	%٥٥
١٥	المؤسسة العامة للنقل البري / عدن	٣٩,١١٠	١٦,٥٢٤	٧١,٥٦٦	٣٠,٢٣٧	١٣,٧١٣	%٨٣
١٦	المؤسسة العامة لصناعة وتسويق الأسمنت	١١,٠٠٠,٠٠٠	٤,٦٤٧,٥٠٠	١٣,٤٣٧,٢٧٩	٥,٦٧٧,٢٥٠	١,٠٢٩,٧٥٠	%٢٢
١٧	المؤسسة العامة للأثاث والتجهيزات المدرسية	٢٧١,٧١٥	١١٤,٨٠٠	٤٣٨,٥٠٨	١٨٥,٢٧٠	٧٠,٤٧٠	%٦١
١٨	المؤسسة العامة للغزل والنسيج	٦٠٤,٣١٩	٢٥٥,٣٢٥	٣٠,١٦٠,٦٠٢	١,٢٧٤,٥١٤	١,٠١٩,١٩٠	%٣٩٩
١٩	مصنع تعليب الأسماك - المكلا	٧٦,٣٦٢	٣٢,٢٦٣	١١٩,٤٨٣	٥٠,٤٨٢	١٨,٢١٩	%٥٦
٢٠	المؤسسة الاقتصادية اليمنية	٢,٠٠٠,٠٠٠	٨٤٥,٠٠٠	٣,٥٠٠,٠٠٠	١,٤٧٨,٧٥٠	٦٣٣,٧٥٠	%٧٥
٢١	م.ع. لطباعة الكتاب المدرسي	٢,١٨٧,٩٧٠	١,٣٥١,٠٧١	٢,٥٣١,٩٢٥	١,٥٦٣,٤٦٤	٢١٢,٣٩٣	%١٦
٢٢	م . ي . ع . للنفط والغاز	٣٠,٤٢٨,٤٤٨	١٢,٨٥٦,٠١٩	٢٩,١٤٥,٨١٢	١٢,٣١٤,١٠٦	٥٤١,٩١٤	%٤-
٢٣	المؤسسة العامة للكهرباء	٠	٠	١٩,٩٧٨,٤٧٩	٨,٤٤٠,٩٠٧	٨,٤٤٠,٩٠٧	%١٠٠
جملة القطاع الإنتاجي		١٠٧,٢٩٢,٨٧٤	٦٣,٦٩٧,٩٣١	١٤٩,٧٦٩,٤٦٥	٨٩,٧٥٨,٨٢٤	٢٦,٠٦٠,٨٩٣	%٤١

مشروع الفائض وحصة الدولة منه للعام المالي 2010م

المبالغ بالآلاف الريالات

م	اسم الوحدة	ربط السنة المالية 2009م		مشروع السنة المالية 2010م		الفرق في حصة الدولة بين عامي 2009، 2010	نسبة التغير %
		الفائض	حصة الدولة	الفائض	حصة الدولة		
<u>ثانياً : القطاع الخدمي :-</u>							
١	مؤسسة موانئ البحر الأحمر اليمنية	٢,١٠٠,٠٠٠	٨٨٧,٢٥٠	٢,٥٠٠,٠٠٠	١,٠٥٦,٢٥٠	١٦٩,٠٠٠	19%
٢	مؤسسة موانئ خليج عدن اليمنية	٤٠٩,٥٧٣	١٧٣,٠٤٥	٨٠٦,٧٨٧	٣٤٠,٨٦٨	١٦٧,٨٢٣	97%
٣	مؤسسة موانئ البحر العربي اليمنية	٧٥,٦٩٠	٣١,٩٧٩	٨٥,٥٠٣	٣٦,١٢٥	٤١,٤٦٦	13%
٤	الهيئة العامة للشئون البحرية	٣٠٠,٠٠٠	١٢٦,٧٥٠	٤٥٠,٠٠٠	١٩٠,١٢٥	٦٣,٣٧٥	50%
٥	الهيئة العامة للطيران المدني والأرصاد	٢,٢٠٠,٠٠٠	٩٢٩,٥٠٠	٢,٧١١,٥١٧	١,١٤٥,٦١٦	٢١٦,١١٦	23%
٦	المؤسسة العامة للخدمات الزراعية	.	.	٣٦,٤٩٢	١٥,٤١٨	١٥,٤١٨	100%
٧	الهيئة العامة للطرق والجسور	٤,٠٠٠,٠٠٠	١,٦٩٠,٠٠٠	١,٢٧٤,٥٧٩	٥٣٨,٥١٠	١,١٥١,٤٩٠	68%
٨	الهيئة العامة للبريد والتوفير البريدي	٦٧٠,٠٠٠	٢٨٣,٠٧٥	٦٥٣,٠٠٠	٢٧٥,٨٩٣	٧,١٨٣	3%
٩	ش.ع. لإنتاج بذور البطاطس (نمار)	٣٠٨,٩٥٩	١٣٠,٥٣٥	١٦٨,٥١٩	١٣٠,١٨١	٣٥٤	0%
١٠	الهيئة العامة للاستثمار	١٥٠,٠٠٠	٦٣,٣٧٥	١٠٥,٨٤٠	٤٤,٧١٧	١٨,٦٥٨	29%
١١	المؤسسة العامة القابضة للتنمية العقارية والإستثمار	.	.	٥٠١,٥١٩	٢١١,٨٩٢	٢١١,٨٩٢	100%
جملة القطاع الخدمي		١٠,٢١٤,٢٢٢	٤,٣١٥,٥٠٩	٩,٢٩٣,٧٥٦	٣,٩٨٥,٥٩٤	٣٢٩,٩١٥	8%

مشروع الفائض وحصة الدولة منه للعام المالي ٢٠١٠م

المبالغ بالآلاف الريالات

م	إسم الوحدة	ربط السنة المالية ٢٠٠٩م		مشروع السنة المالية ٢٠١٠م		الفارق في حصة الدولة بين عامي ٢٠٠٩، ٢٠١٠ %	نسبة التغير %
		حصة الدولة	الفائض	حصة الدولة	الفائض		
<u>ثالثاً : القطاع المختلط :-</u>							
١	البنك اليمني للإنشاء والتعمير	٥١١،٦٢٥	٤٠٦٠٩،٢٣٧	٣٠٥٥٥،٨٨٦	٣٩١،١٤٧	١٢٠،٤٧٨-	٢٤-%
٢	بنك التسليف للإسكان	٣٢٠،٢٣	٧٥،٧٩٣	٨٤،٤١٨	٣٥٠،٦٦٧	٣،٦٤٤	١١-%
٣	شركة التبغ والكبريت الوطنية	١٨٤،٠٠٠	٢،٣٠٠،٠٠٠	٢،٤١٣،٠٠٠	٢٦١،٣٢٨	٧٧،٣٢٨	٤٢-%
٤	الخطوط الجوية اليمنية	١٠٠،٨٠٠،٠٠٠	٤،٥٠٠،٠٠٠	٣،٨٦٢،٩٤٧	٩٢٧،١٠٧	١٥٢،٨٩٣-	١٤-%
٥	الشركة الوطنية لصناعة الألومنيوم	٨٠٠	٢،٩٣١	٣،١٠٢	٨٤٧	٤٧	٦-%
٦	الشركة الوطنية لصناعة السجائر والكبريت	٣٦٤،٠٠٠	٢،٠٠٠،٠٠٠	٩٨١،٧٤٥	١٧٨،٦٧٨	١٨٥،٣٢٢-	٥١-%
جملة القطاع المختلط		٢،١٧٢،٤٤٨	١٣،٤٨٧،٩٦١	١٠،٩٠١،٠٩٨	١،٧٩٤،٧٧٤	٣٧٧،٦٧٤-	١٧-%
إجمالي عام الوحدات الاقتصادية		٧٠،١٨٥،٨٨٨	١٣٠،٩٩٥،٠٥٧	١٦٩،٩٦٤،٣١٩	٩٥،٥٣٩،١٩٢	٢٥،٣٥٣،٣٠٤	٣٦-%

مشروع الدعم الجاري للعام المالي 2010م على مستوى القطاعات

الأرقام بالآلاف الريالات

الرقم	إسم الوحدة	ربط العجز الجاري المعان للعام المالي 2009م	مشروع العجز الجاري المعان للعام المالي 2010م	الفارق في العجز المعان	النسبة %
أولاً : القطاع الإنتاجي					
1	م.ع. للمياه والصرف الصحي الإدارة العامة	300,000	300,000	0	0%
2	مؤسسة الإصطياد الساحلي	0	265,0048	265,0048	100%
3	م. المحلية للمياه والصرف الصحي (تعز)	30,000	24,000	6,000-	20%
4	م. المحلية للمياه والصرف الصحي (لحج)	0	35,000	35,000	100%
5	م. المحلية للمياه والصرف الصحي (حجة)	14,000	14,000	0	0%
6	م. المحلية للمياه والصرف الصحي (صعدة)	0	5,912	5,912	100%
7	م. المحلية للمياه والصرف الصحي (أبين)	14,256	27,239	12,983	91%
8	م. المحلية للمياه والصرف الصحي (عمران)	11,471	15,000	3,529	31%
9	م. المحلية للمياه والصرف الصحي (الضالع)	11,250	56,250	45,000	400%
10	الهيئة العامة لتنظيم شؤون النقل البري	0	126,503	126,503	100%
11	الهيئة العامة للإستكشافات النفطية	1,206,961	1,083,220	123,741-	100%
12	هيئة المساحة الجيولوجية والثروات المعدنية	793,517	734,430	59,087-	70%
14	وحدات إنتاجية أخرى (*) 2009م (***) 2010م	455,793	46,966	5,173	1%
جملة القطاع الإنتاجي		2,837,248	3,147,568	310,320	11%
ثانياً : القطاع الخدمي					
1	م.ع. لتطوير تهامة	836,846	758,656	78,190-	90%
2	المؤسسة العامة لخدمات وتسويق الأسماك	0	281,762	281,762	100%
3	شركة أحواض السفن الوطنية	0	127,294	127,294	100%
4	م.ع. للبحوث والإرشاد الزراعي	1,013,183	1,037,200	24,017	9%
5	هيئة تطوير دلتا تبين	2,000	2,000	0	0%
6	م.ع. للإذاعة والتلفزيون	6,343,503	6,956,319	612,816	10%
7	مؤسسة الجمهورية للصحافة	419,023	380,000	39,023-	90%
8	وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)	972,345	890,000	82,345-	80%
9	م.ع. للمسرح والسينما	6,002	5,030	972-	16%
10	هيئة مستشفى الثورة العام (***)	5,771,445	6,176,587	405,142	7%
11	هيئة المستشفى الجمهوري التعليمي عدن	0	1,507,405	1,507,405	100%
12	هيئة مستشفى الثورة تعز	0	974,250	974,250	100%
13	هيئة مستشفى الثورة الحديدة	0	597,710	597,710	100%
14	هيئة مستشفى الثورة نمار	0	600,590	600,590	100%
15	مؤسسة 14 أكتوبر للطباعة والنشر	517,505	467,827	49,678-	100%
16	مؤسسة الثورة للصحافة	728,255	700,000	28,255-	4%
17	م.ع. للمناطق الحرة	658,477	461,720	196,757-	30%
18	م.ع. القابضة للتنمية العقارية والاستثمار	265,200	0	265,200-	100%
19	م.ع. لمشاريع ومياه الريف	553,809	572,671	18,862	3%
20	الهيئة العامة لكهرباء الريف	0	290,000	290,000	0%
21	دار باكثير للطباعة والنشر	52,000	41,600	10,400-	20%
22	م.ع. لإكثار البذور المحسنة	111,784	91,500	20,284-	18%
23	وحدات خدمية أخرى (****) لعام 2009م	1,184,528	0	1,184,528-	100%
جملة القطاع الخدمي		19,989,955	23,300,421	3,310,466	17%
إجمالي الدعم الجاري المعان		22,827,203	26,447,989	3,620,786	16%

(****) تمثل الدعم لعام 2009م كلاً من هيئة المناطق الشرقية وهيئة التنمية الزراعية والريفية

تأثيرات تخص الدعم /

(*) تمثل الدعم المعان لعام 2009م لمؤسسات المياه (إب ، البيضاء ، وكهرباء الريف)

(**) عبارة عن مرتبات ستة شهور للغزل والنسيج و مائة مليون مواد تشغيل

(***) منها مبلغ (86,280) لمركز الشهيد الزبيري 2009م، (131,280) لعام 2010م

مشروع الدعم الجاري للعام المالي ٢٠١٠م على مستوى الوزارات المشرفة

الأرقام بالآلاف الريالات

الرقم	اسم الوحدة	ربط العجز الجاري المعان للعام المالي ٢٠٠٩م	مشروع العجز الجاري المعان للعام المالي ٢٠١٠م	الفارق في العجز المعان	النسبة %
وزارة المياه :					
١	م. للمياه والصرف الصحي (الإدارة العامة)	٣٠٠,٠٠٠	٣٠٠,٠٠٠	٠	%٠
٣	م. المحلية للمياه والصرف الصحي (تعز)	٣٠,٠٠٠	٢٤,٠٠٠	٦,٠٠٠-	%٢٠-
٤	م. المحلية للمياه والصرف الصحي (لحج)	٠	٣٥,٠٠٠	٣٥,٠٠٠	%١٠٠
٥	م. المحلية للمياه والصرف الصحي (حجة)	١٤,٠٠٠	١٤,٠٠٠	٠	%٠
٦	م. المحلية للمياه والصرف الصحي (صعدة)	٠	٥,٩١٢	٥,٩١٢	%١٠٠
٧	م. المحلية للمياه والصرف الصحي (أبين)	١٤,٢٥٦	٢٧,٢٣٩	١٢,٩٨٣	%٩١
٨	م. المحلية للمياه والصرف الصحي (عمران)	١١,٤٧١	١٥,٠٠٠	٣,٥٢٩	%٣١
٩	م. المحلية للمياه والصرف الصحي (الضالع)	١١,٢٥٠	٥٦,٢٥٠	٤٥,٠٠٠	%٤٠٠
١٠	م. المحلية للمياه والصرف الصحي (البيضاء)	٨,٧٨١	٠	٨,٧٨١-	%٠
١١	هـ.ع. لمشاريع مياه الريف	٥٥٣,٨٠٩	٥٧٢,٦٧١	١٨,٨٦٢	%٣
جملة وزارة المياه		٩٤٣,٥٦٧	١,٠٥٠,٠٧٢	١٠٦,٥٠٥	%١١
وزارة الكهرباء :					
٢	الهيئة العامة لقطاع كهرباء الريف	٢٧١,٠١٢	٢٩٠,٠٠٠	١٨,٩٨٨	
جملة وزارة الكهرباء		٢٧١,٠١٢	٢٩٠,٠٠٠	١٨,٩٨٨	%٧
وزارة النفط والثروات المعدنية :					
١	هـ.ع. للإستكشافات النفطية	١,٢٠٦,٩٦١	١,٠٨٣,٢٢٠	١٢٣,٧٤١-	%١٠-
٢	هيئة المساحة الجيولوجية والثروات المعدنية	٧٩٣,٥١٧	٧٣٤,٤٣٠	٥٩,٠٨٧-	%٧-
الجملة لوزارة النفط والثروات المعدنية		٢,٠٠٠,٤٧٨	١,٨١٧,٦٥٠	١٨٢,٨٢٨-	%٩-
وزارة الزراعة والري :					
١	هـ.ع. لتطوير تهامة	٨٣٦,٨٤٦	٧٥٨,٦٥٦	٧٨,١٩٠-	%٩-
٢	هـ.ع. لتطوير المناطق الشرقية	٤٨٩,٤٣٢	٠	٤٨٩,٤٣٢-	%١٠٠-
٣	هـ.ع. للتنمية الزراعية والريفية	٦٩٥,٠٩٦	٠	٦٩٥,٠٩٦-	%١٠٠-
٤	هـ.ع. للبحوث والإرشاد الزراعي	١,٥١٣,١٨٣	١,٣٧٢,٠٠٠	١٤١,١٨٣-	%٩-
٥	م.ع. لإكثار البذور المحسنة	١١١,٧٨٤	٩١,٥٠٠	٢٠,٢٨٤-	%١٨-
٦	هيئة تطوير دلتا تين	٢,٠٠٠	٢,٠٠٠	٠	%٠
جملة وزارة الزراعة والري		٣,٦٤٨,٣٤١	٢,٢٢٤,١٥٦	١,٤٢٤,١٨٥-	%٣٩-
وزارة الإعلام :					
١	م.ع. للإذاعة والتلفزيون	٦,٣٤٣,٥٠٣	٦,٩٥٦,٣١٩	٦١٢,٨١٦	%١٠
٢	مؤسسة الجمهورية للصحافة	٤١٩,٠٢٣	٣٨٠,٠٠٠	٣٩,٠٢٣-	%٩-
٣	وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)	٩٧٢,٣٤٥	٨٩٠,٠٠٠	٨٢,٣٤٥-	%٨-
٤	مؤسسة ١٤ أكتوبر للطباعة والنشر	٥١٧,٥٠٥	٤٦٧,٨٢٧	٤٩,٦٧٨-	%١٠-
٥	مؤسسة الثورة للصحافة	٧٢٨,٢٥٥	٧٠٠,٠٠٠	٢٨,٢٥٥-	%٤-
٦	دار باكثير للطباعة والنشر	٥٢,٠٠٠	٤١,٦٠٠	١٠,٤٠٠-	%٢٠-
جملة وزارة الإعلام		٩,٠٣٢,٦٣١	٩,٤٣٥,٧٤٦	٤٠٣,١١٥	%٤

مشروع الدعم الجاري للعام المالي 2010م على مستوى الوزارات المشرفة

الأرقام بالآلاف الريالات

الرقم	اسم الوحدة	ربط العجز الجاري المعان للعام المالي 2009م	مشروع العجز الجاري المعان للعام المالي 2010م	الفارق في العجز المعان	النسبة %
وزارة الثقافة والسياحة					
1	م.ع. للمسرح والسينما	60,052	50,530	9,522-	16%
جملة وزارة الثقافة والسياحة					
وزارة النقل					
1	الهيئة العامة لتنظيم شئون النقل البري	0	126,503	126,503	100%
2	شركة أحواض السفن	0	127,294	127,294	100%
جملة وزارة النقل					
وزارة الصحة :					
1	هيئة مستشفى الثورة العام	5,771,445	6,176,587	4,051,142	7%
2	هيئة المستشفى الجمهوري التعليمي عدن	0	1,507,405	1,507,405	100%
3	هيئة مستشفى الثورة تعز	0	974,250	974,250	100%
4	هيئة مستشفى الثورة الحديدة	0	597,710	597,710	100%
5	هيئة مستشفى الثورة ذمار	0	600,590	600,590	100%
جملة وزارة الصحة					
وزارة الثروة السمكية					
1	مؤسسة الإصطياد الساحلي	0	265,048	265,048	100%
2	المؤسسة العامة للخدمات وتسويق الأسماك	0	281,762	281,762	100%
جملة وزارة الثروة السمكية					
أمانة مجلس الوزراء					
1	المؤسسة العامة القابضة للتنمية العقارية والاستثمار	265,200	0	265,200-	100%
2	ه.ع. للمناطق الحرة	658,477	461,720	196,757-	30%
جملة أمانة مجلس الوزراء					
وزارة الصناعة والتجارة					
1	المؤسسة العامة لصناعة الغزل والنسيج	0	460,966	460,966	100%
جملة وزارة الصناعة والتجارة					
أخرى (*) الدعم للمياة إب لعام 2009م					
إجمالي الدعم الجاري المعان					
16%		22,827,203	26,447,989	3,620,786	

مشاريع

قوانين ربط الموازنات العامة للسنة
المالية ٢٠١٠م

مشروع

قانون رقم () لسنة ٢٠٠٩م
بربط الموازنة العامة للدولة
للسنة المالية ٢٠١٠م

باسم الشعب؛
رئيس الجمهورية؛

- بعد الاطلاع على دستور الجمهورية اليمنية.
- وعلى القانون رقم (٨) لسنة ١٩٩٠م بشأن القانون المالي وتعديلاته.
- وعلى القانون رقم (٤) لسنة ٢٠٠٠م بشأن السلطة المحلية .
- وبعد موافقة مجلس النواب .
- أصدرنا القانون الآتي نصه :-

مادة (١)؛ تقدر جملة الموارد العامة للموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٠م بمبلغ (١,٥٢٠,٤١١,٩٧٩,٠٠٠) ريال فقط/ واحد تريليون وخمسمائة وعشرون ملياراً وأربعمائة وإحدى عشر مليوناً وتسعمائة وتسعة وسبعون ألف ريال لا غير وذلك كما يلي :

الإجمالي العام	
١,٥٢٠,٤١١,٩٧٩,٠٠٠	
٤٥٥,١٦٢,٦٢٠,٠٠٠	الباب الأول: الإيرادات الضريبية
٨١,٦٨٥,٩٧٤,٠٠٠	الباب الثاني: المنح
٩١٢,١٨٤,٣٩٢,٠٠٠	الباب الثالث: إيراد دخل الملكية ومبيعات السلع والخدمات والتحويلات والمتنوعة
٧٢,٢٧٩,٠٠٠	الباب الرابع: التصرف في الأصول غير المالية
٧١,٣٠٦,٧١٤,٠٠٠	الباب الخامس: التصرف في الأصول المالية وتحمل الخصوم

مادة (٢): تقدر جملة الاستخدامات العامة للدولة للسنة المالية

٢٠١٠ بمبلغ (٢,٠١٢,١٠٥,٢٣١,٠٠٠) ريال

فقط/ اثنان تريليون واثنا عشر مليار ومائة وخمسة مليون ومائتان

وواحد وثلاثون ألف ريال لا غير وذلك كما يلي :-

الإجمالي العام	٢,٠١٢,١٠٥,٢٣١,٠٠٠
الباب الأول: أجور وتعويضات العاملين	٥٨٤,٦٠٩,٨٤٠,٠٠٠
الباب الثاني: نفقات على السلع والخدمات والممتلكات	٣١٢,٠٥٤,٩٣٢,٠٠٠
الباب الثالث: الإعانات والمنح والمنافع الاجتماعية	٥٢٢,٢٨٤,٢٢٦,٠٠٠
استخدامات غير مبنية	٣٢,٣٧٧,٠٨٥,٠٠٠
الباب الرابع: اكتساب الأصول غير المالية	٣٦٨,٠٥٦,٠٧٤,٠٠٠
الباب الخامس: اكتساب الأصول المالية وتسديدات الخصوم	١٩٢,٧٢٣,٠٧٤,٠٠٠

مادة (٣): يقدر عجز الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٠ بمبلغ

(٤٩١,٦٩٣,٢٥٢,٠٠٠) ريال

فقط/ أربع مائة وواحد وتسعون مليار وست مائة وثلاثة

وتسعون مليون ومائتان واثان وخمسون ألف ريال

لا غير.

مادة (٤): تعتبر التأشيرات الخاصة المدرجة بجداول الموازنة العامة

للدولة جزءاً مكماً لأحكام هذا القانون ولها قوته ويجب

الالتزام بتنفيذها .

مادة (٥): تخضع كافة التصرفات المالية وتحصيل الإيرادات المقدره والصرف من الاعتمادات بمقتضى هذا القانون ولأحكام القانون المالي رقم (٨) لسنة ١٩٩٠ م وتعديلاته بالقانون رقم (٥٠) لسنة ١٩٩٩ م ، وقانون السلطة المحلية رقم (٤) لسنة ٢٠٠٠ م والقوانين والأنظمة واللوائح النافذة .

مادة (٦): يصدر وزير المالية التعليمات التنفيذية لهذا القانون بما لا يتعارض مع أحكام القانون المالي رقم (٨) لسنة ١٩٩٠ م وتعديلاته بالقانون رقم (٥٠) لسنة ١٩٩٩ م ، وقانون السلطة المحلية رقم (٤) لسنة ٢٠٠٠ م والقوانين والأنظمة واللوائح النافذة .

مادة (٧): يعمل بهذا القانون من أول يناير ٢٠١٠ م وينشر في الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة الجمهورية بصنعاء

بتاريخ : / / ١٤٣٠ هـ

الموافق : / / ٢٠٠٩ م

علي عبدالله صالح

رئيس الجمهورية

مشروع

قانون رقم () لسنة ٢٠٠٩م
بربط موازنات الوحدات الاقتصادية للسنة المالية ٢٠١٠م

باسم الشعب؛
رئيس الجمهورية؛

- بعد الاطلاع على دستور الجمهورية اليمنية
- وعلى القانون المالي رقم (٨) لسنة ١٩٩٠م وتعديلاته وبعد موافقة
مجلس النواب
أصدرنا القانون الآتي نصه »

مادة (١) :

- أ- يقدر إجمالي اعتمادات موازنات وحدات القطاع العام ذات الطابع الإنتاجي لكل من الاستخدامات والموارد الجارية والرأسمالية للسنة المالية ٢٠١٠ بمبلغ (٢,٧٩٧,٧٨٧,٨٦٧,٠٠٠) ريال فقط / اثنين تريليون وسبعمائة وسبعة وتسعون مليار وسبعمائة وسبعة وثمانون مليون وثمانمائة وسبعة وستون ألف ريال لا غير .
- ب - يقدر إجمالي فائض النشاط الجاري لوحدات القطاع العام ذات الطابع الإنتاجي للسنة المالية ٢٠١٠م بمبلغ (١٤٩,٧٦٩,٤٦٥,٠٠٠) ريال فقط / مائه وتسعة وأربعون مليار وسبعمائة وتسعة وستون مليون وأربعمائة وخمسة وستون ألف ريال لا غير، وتقدر حصة الحكومة من إجمالي هذا الفائض بمبلغ (٨٩,٧٥٨,٨٢٤,٠٠٠) ريال فقط / تسعة وثمانون مليار وسبعمائة وثمانية وخمسون مليون وثمانمائة وأربعة وعشرون ألف ريال لا غير .
- ج - يقدر عجز النشاط الجاري لوحدات القطاع العام ذات الطابع الإنتاجي للسنة المالية ٢٠١٠م، بمبلغ (٣,١٧٢,٣٣٥,٠٠٠) ريال فقط / ثلاثة مليار ومائة واثنان وسبعون مليون وثلاثمائة وخمسة وثلاثون ألف ريال لا غير، منه مبلغ (٣,١٤٧,٥٦٨,٠٠٠) ريال فقط / ثلاثة مليار ومائة وسبعة وأربعون مليون وخمسمائة وثمانية وستون ألف ريال لا غير عجزا معانا .

د- تقدر مساهمة الحكومة الرأسمالية بموازنة وحدات القطاع العام ذات الطابع الانتاجي للسنة المالية 2010م بمبلغ (١٢٨,٥٢٥,٩٠٠,٠٠٠) ريال فقط / مائة وثمانية وعشرون مليار وخمسمائة وخمسة وعشرون مليون وتسعمائة ألف ريال لا غير.
للقطاع الإنتاجي وذلك كما يلي :-

التقديرات	البيان	التقديرات	البيان
الموارد الجارية		الاستخدامات الجارية	
١,٧٨٤,١٠٧,٣٦١,٠٠٠	الباب الأول: إيرادات النشاط الجاري	٦٢,١٣٠,٥٤٠,٠٠٠	الباب الأول: المرتبات والأجور
٣١٠,٩٤٧,٢٥٩,٠٠٠	الباب الثاني: الإيرادات المتنوعة	١,٨٨١,٨٧٩,٣٤٩,٠٠٠	الباب الثاني: المستلزمات المباشرة للإنتاج
١٨,٥٠٩,٠٠٠,٠٠٠	الباب الثالث: إيرادات أوراق مالية	٨٨,٠٠٧,٢٢٦,٠٠٠	الباب الثالث: المصروفات التحويلية والمخصصة
٦٥,٠٥٠,٦٢٥,٠٠٠	الباب الرابع: إيرادات جارية تحويلية		
٢,١٧٨,٦١٤,٢٤٥,٠٠٠	جملة الموارد الجارية	٢,٠٣٢,٠١٧,١١٥,٠٠٠	جملة الاستخدامات الجارية
٣,١٧٢,٣٣٥,٠٠٠	عجز النشاط الجاري	١٤٩,٧٦٩,٤٦٥,٠٠٠	فائض النشاط الجاري
٢,١٨١,٧٨٦,٥٨٠,٠٠٠	إجمالي عام الموارد الجارية	٢,١٨١,٧٨٦,٥٨٠,٠٠٠	إجمالي عام الاستخدامات الجارية
الموارد الرأسمالية		الاستخدامات الرأسمالية	
٣٥٢,٤٩٣,٦٧٥,٠٠٠	الباب الخامس: الإيرادات الرأسمالية	٣٤٤,٢٣٠,٥٠٣,٠٠٠	الباب الرابع: مشاريع قيد التنفيذ
٢٦٣,٥٠٧,٦١٢,٠٠٠	الباب السادس: إيرادات تحويلية رأسمالية	٢٧١,٧٧٠,٧٨٤,٠٠٠	الباب الخامس: التحويلات الرأسمالية
٦١٦,٠٠١,٢٨٧,٠٠٠	إجمالي عام الموارد الرأسمالية	٦١٦,٠٠١,٢٨٧,٠٠٠	إجمالي عام الاستخدامات الرأسمالية
٢,٧٩٧,٧٨٧,٨٦٧,٠٠٠	إجمالي عام الموارد الجارية والرأسمالية	٢,٧٩٧,٧٨٧,٨٦٧,٠٠٠	إجمالي عام الاستخدامات الجارية والرأسمالية

مادة (٢) :

أ- يقدر إجمالي اعتمادات موازنات وحدات القطاع العام ذات الطابع الخدمي لكل من الاستخدامات والموارد الجارية والرأسمالية للسنة المالية ٢٠١٠م بمبلغ (١٤٧, ١٢٢, ٦٣٦, ٠٠٠) ريال فقط / مائة وسبعة وأربعون مليار ومائة واثنان وعشرون مليون وستمائة وستة وثلاثون ألف ريال لا غير.

ب - يقدر إجمال فائض النشاط الجاري لوحدات القطاع العام ذات الطابع الخدمي للسنة المالية ٢٠١٠م بمبلغ (٩, ٢٩٣, ٧٥٦, ٠٠٠) ريال فقط / تسعة مليار ومائتان وثلاثة وتسعون مليون وسبعمائة وستة وخمسون ألف ريال لا غير ، وتقدر حصة الحكومة من إجمالي هذا الفائض بمبلغ (٣, ٩٨٥, ٥٩٤, ٠٠٠) ريال فقط / ثلاثة مليار وتسعمائة وخمسة وثمانون مليون وخمسمائة وأربعة وتسعون ألف ريال لا غير .

ج - يقدر عجز النشاط الجاري لوحدات القطاع العام ذات الطابع الخدمي للسنة المالية ٢٠١٠م بمبلغ (٢٣, ٣٠٠, ٤٢١, ٠٠٠) ريال فقط / ثلاثة وعشرون مليار وثلاثمائة مليون وأربعمائة وواحد وعشرون ألف ريال لا غير عجزاً معاناً .

د- تقدر مساهمة الحكومة الرأسمالية بموازنة وحدات القطاع العام ذات الطابع الخدمي للسنة المالية ٢٠١٠م بمبلغ (٢٣, ٩٠٥, ٢٨٧, ٠٠٠) ريال فقط / ثلاثة وعشرون مليار وتسعمائة وخمسة مليون ومائتان وسبعة وثمانون ألف ريال لا غير.

لقطاع الخدمي وذلك كما يلي :-

التقديرات	البيان	التقديرات	البيان
الموارد الجارية		الاستخدامات الجارية	
٥٢,٢٨٧,٩٤٥,٠٠٠	الباب الأول: إيرادات النشاط الجاري	٢٥,١٣٢,٦٥٤,٠٠٠	الباب الأول: المرتببات والأجور
١,٠١٩,٧٣١,٠٠٠	الباب الثاني: الإيرادات المتنوعة	٣٦,١١٤,٧٦٥,٠٠٠	الباب الثاني: المستلزمات المباشرة للإنتاج
٥,٠٠٠,٠٠٠	الباب الثالث: إيرادات أوراق مالية	٩,٠٨٧,٦١٠,٠٠٠	الباب الثالث: المصرفوات التحويلية والمخصصة
٣,٠١٥,٦٨٨,٠٠٠	الباب الرابع: إيرادات جارية تحويلية		
٥٦,٣٢٨,٣٦٤,٠٠٠	جملة الموارد الجارية	٧٠,٣٣٥,٠٢٩,٠٠٠	جملة الاستخدامات الجارية
٢٣,٣٠٠,٤٢١,٠٠٠	عجز النشاط الجاري	٩,٢٩٣,٧٥٦,٠٠٠	فائض النشاط الجاري
٧٩,٦٢٨,٧٨٥,٠٠٠	إجمالي عام الموارد الجارية	٧٩,٦٢٨,٧٨٥,٠٠٠	إجمالي عام الاستخدامات الجارية
الموارد الرأسمالية		الاستخدامات الرأسمالية	
٦٢,٤٤٦,٧٤٩,٠٠٠	الباب الخامس: الإيرادات الرأسمالية	٦٤,٢٠٢,٦١٣,٠٠٠	الباب الرابع: مشاريع قيد التنفيذ
٥,٠٤٧,١٠٢,٠٠٠	الباب السادس: إيرادات تحويلية رأسمالية	٣,٢٩١,٢٣٨,٠٠٠	الباب الخامس: التحويلات الرأسمالية
٦٧,٤٩٣,٨٥١,٠٠٠	إجمالي عام الموارد الرأسمالية	٦٧,٤٩٣,٨٥١,٠٠٠	إجمالي عام الاستخدامات الرأسمالية
١٤٧,١٢٢,٦٣٦,٠٠٠	إجمالي عام الموارد الجارية والرأسمالية	١٤٧,١٢٢,٦٣٦,٠٠٠	إجمالي عام الاستخدامات الجارية والرأسمالية

مادة (٣) :

أ- يقدر إجمالي اعتمادات موازنات وحدات القطاع المختلط لكل من الاستخدامات والموارد الجارية والرأسمالية للسنة المالية ٢٠١٠م بمبلغ (٨٣٣,٥٤٤,١٣٣,٠٠٠) ريال فقط / مائة وثلاثة وثلاثون مليار وخمسمائة وأربعة وأربعون مليون وثمانمائة وثلاثة وثلاثون ألف ريال لا غير .

ب- يقدر إجمالي فائض النشاط الجاري لوحدات القطاع المختلط للسنة المالية ٢٠١٠م بمبلغ (١٠,٩٠١,٠٩٨,٠٠٠) ريال فقط / عشرة مليار وتسعمائة وواحد مليون وثمانية وتسعون ألف ريال لا غير، وتقدر حصة الحكومة من إجمالي هذا الفائض بمبلغ (١,٧٩٤,٧٧٤,٠٠٠) فقط / واحد مليار وسبعمائة وأربعة وتسعون مليون وسبعمائة وأربعة وسبعون ألف ريال لا غير.

للقطاع المختلط وذلك كما يلي:-

التقديرات	البيان	التقديرات	البيان
الموارد الجارية		الاستخدامات الجارية	
٩٦,٩٣٦,٣١٥,٠٠٠	الباب الأول: إيرادات النشاط الجاري	٩,٦٥٧,٧٧٦,٠٠٠	الباب الأول: المرتبات والأجور
١,٥٨٠,١٨٩,٠٠٠	الباب الثاني: الإيرادات المتنوعة	٥٦,٠٤٩,٥٨٣,٠٠٠	الباب الثاني: المستلزمات المباشرة للإنتاج
٤٥٠,٠٠٠,٠٠٠	الباب الثالث: إيرادات أوراق مالية	٣٥,٤٧٢,٤٢٢,٠٠٠	الباب الثالث: المصروفات التحويلية والمخصصة
١٣,١١٤,٣٧٥,٠٠٠	الباب الرابع: إيرادات جارية تحويلية		
١١٢,٠٨٠,٨٧٩,٠٠٠	جملة الموارد الجارية	١٠١,١٧٩,٧٨١,٠٠٠	جملة الاستخدامات الجارية
	عجز النشاط الجاري	١٠,٩٠١,٠٩٨,٠٠٠	فائض النشاط الجاري
١١٢,٠٨٠,٨٧٩,٠٠٠	إجمالي عام الموارد الجارية	١١٢,٠٨٠,٨٧٩,٠٠٠	إجمالي عام الاستخدامات الجارية
الموارد الرأسمالية		الاستخدامات الرأسمالية	
٧,٩٣٥,٨١٦,٠٠٠	الباب الخامس: الإيرادات الرأسمالية	٢,٤٨٨,٠٠٠,٠٠٠	الباب الرابع: مشاريع قيد التنفيذ
١٣,٥٢٨,١٣٨,٠٠٠	الباب السادس: إيرادات تحويلية رأسمالية	١٨,٩٧٥,٩٥٤,٠٠٠	الباب الخامس: التحويلات الرأسمالية
٢١,٤٦٣,٩٥٤,٠٠٠	إجمالي عام الموارد الرأسمالية	٢١,٤٦٣,٩٥٤,٠٠٠	إجمالي عام الاستخدامات الرأسمالية
١٣٣,٥٤٤,٨٣٣,٠٠٠	إجمالي عام الموارد الجارية والرأسمالية	١٣٣,٥٤٤,٨٣٣,٠٠٠	إجمالي عام الاستخدامات الجارية والرأسمالية

مادة (٤) : تعتبر التأشيرات الخاصة المدرجة بموازنات هذا القطاع جزءاً مكملًا لأحكام هذا القانون ولها قوته ويجب الالتزام بتنفيذها .

مادة (٥) : تخضع كافة التصرفات المالية وتحصيل الإيرادات المقدرة والصرف من الاعتمادات بمقتضى هذا القانون لأحكام القانون المالي رقم (٨) لسنة ١٩٩٠م وتعديلاته ولائحته التنفيذية والقوانين والأنظمة واللوائح النافذة .

مادة (٦) : يصدر وزير المالية التعليمات التنفيذية لهذا القانون بما لا يتعارض في أحكامه وأحكام القانون المالي رقم (٨) لسنة ١٩٩٠م وتعديلاته والقوانين الأخرى النافذة .

مادة (٧) : يعمل بهذا القانون من أول يناير ٢٠١٠م وينشر في الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة الجمهورية بصنعاء

بتاريخ : / / ١٤٣٠هـ

الموافق : / / ٢٠٠٩م

علي عبد الله صالح

رئيس الجمهورية

مشروع

قانون رقم () لسنة ٢٠٠٩م
بربط موازنات الوحدات المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة
للسنة المالية ٢٠١٠م

باسم الشعب؛
رئيس الجمهورية؛

- بعد الإطلاع على دستور الجمهورية اليمنية .
 - وعلى القانون رقم (٨) لسنة ١٩٩٠م بشأن القانون المالي وتعديلاته.
 - وبعد موافقة مجلس النواب .
- أصدرنا القانون الآتي نصه

مادة (١) :

أ. يقدر إجمالي إعمادات موازنات الوحدات المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة لكل من الإستخدامات والموارد الجارية والرأسمالية للسنة المالية ٢٠١٠م بمبلغ (٣٩٢, ٠٧٢, ٠٢٨, ٠٠٠) ريال فقط/ ثلاثمائة واثنان وتسعون مليار واثنان وسبعون مليون وثمانية وعشرون ألف ريال لا غير.

ب. يقدر إجمالي فائض النشاط الجاري للسنة المالية ٢٠١٠م بمبلغ (٧٩, ٧١١, ١٤١, ٠٠٠) ريال فقط/ تسعة وسبعون مليار وسبعمائة وإحدى عشر مليون ومائة وواحد وأربعون ألف ريال لا غير.

وذلك كما يلي :-

أولاً : الوحدات المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة التي تتبع النظام المحاسبي الموحد في إعداد وتنفيذ الموارد والاستخدامات الخاصة بها وفقاً لقوانين إنشائها .

التقديرات	البيان	التقديرات	البيان
أ- الموارد الجارية		أ- الاستخدامات الجارية	
١٧١,٢٣١,٦٤٨,٠٠٠	الباب الأول : إيرادات النشاط الجاري	٨,٣٤٨,١١٤,٠٠٠	الباب الأول : المرتبات والاجور وما في حكمها
٦٠,٥٣٠,٧٥٥,٠٠٠	الباب الثاني : الإيرادات المتنوعة	١٨,٤٧٧,٣٤٧,٠٠٠	الباب الثاني : مستلزمات الإنتاج ومشتريات بغرض البيع
١٠,٦٧٠,٧١٠,٠٠٠	الباب الثالث : إيرادات الأوراق المالية والعوائد	١٧٠,٥٦٨,١٧٠,٠٠٠	الباب الثالث : المصروفات الجارية التحويلية والمخصصة
٣٤,٦٧١,٦٥٩,٠٠٠	الباب الرابع : إيرادات جارية تحويلية		
٢٧٧,١٠٤,٧٧٢,٠٠٠	جملة الموارد الجارية	١٩٧,٣٩٣,٦٣١,٠٠٠	جملة الاستخدامات الجارية
	حساب العجز الجاري	٧٩,٧١١,١٤١,٠٠٠	جملة حساب التوزيع (فائض النشاط الجاري)
٢٧٧,١٠٤,٧٧٢,٠٠٠	إجمالي عام الموارد الجارية	٢٧٧,١٠٤,٧٧٢,٠٠٠	إجمالي عام الاستخدامات الجارية
ب- الموارد الرأسمالية :		ب- الاستخدامات الرأسمالية	
٨٣,٠٥٨,٢١٥,٠٠٠	الباب الخامس: الإيرادات الرأسمالية	٦,١٦٢,٥١٨,٠٠٠	الباب الرابع : مشروعات قيد التنفيذ
٢,٥١٧,٩٥٥,٠٠٠	الباب السادس : إيرادات تحويلية رأسمالية	٧٩,٤١٣,٦٥٢,٠٠٠	الباب الخامس : التحويلات الرأسمالية
٨٥,٥٧٦,١٧٠,٠٠٠	جملة الموارد الرأسمالية	٨٥,٥٧٦,١٧٠,٠٠٠	جملة الاستخدامات الرأسمالية
٣٦٢,٦٨٠,٩٤٢,٠٠٠	إجمالي عام الموارد الجارية والرأسمالية	٣٦٢,٦٨٠,٩٤٢,٠٠٠	إجمالي عام الاستخدامات الجارية والرأسمالية

ثانياً: الوحدات المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة التي تتبع النظام المحاسبي الحكومي في إعداد وتنفيذ الموارد والإستخدامات الخاصة بها وفقاً لقوانين إنشائها .

الاستخدامات		الموارد	
البيان	التقديرات	البيان	التقديرات
الإجمالي العام للاستخدامات	٢٩,٣٩١,٠٨٦,٠٠٠	الإجمالي العام للموارد	٢٩,٣٩١,٠٨٦,٠٠٠
الباب الأول : أجور وتعويضات العاملين	٢,١٥٠,٢٣٠,٠٠٠	الباب الأول : الإيرادات الضريبية	
الباب الثاني : نفقات على السلع والخدمات والممتلكات	٨١٧,٤١٦,٠٠٠	الباب الثاني : المنح	٢٢,٣٠٠,٥٨٧,٠٠٠
الباب الثالث : الإعانات والمنح والمنافع الاجتماعية	١,١٣٩,٧٧٣,٠٠٠	الباب الثالث : إيرادات دخل الملكية ومبيعات السلع والخدمات والتحويلات والمتنوعة	١,٠٨٥,٩٥١,٠٠٠
الباب الرابع : اكتساب الأصول غير المالية	٢٤,٨٧٦,٧٩٧,٠٠٠	الباب الرابع : التصرف في الأصول غير المالية	
الباب الخامس : اكتساب الأصول المالية وتسديدات الخصوم	٤٠٦,٨٧٠,٠٠٠	الباب الخامس : التصرف في الأصول المالية وتحمل الخصوم	٦,٠٠٤,٥٤٨,٠٠٠

مادة (٢) : تعتبر التآشيرات الخاصة المدرجة بجداول موازنات الوحدات المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة جزءاً مكملاً لهذا القانون ولها قوته ويجب الالتزام بها .

مادة (٣) : تخضع كافة التصرفات المالية وتحصيل الإيرادات المقدره والصرف من الاعتمادات بمقتضى هذا القانون لأحكام القانون المالي رقم (٨) لسنة ١٩٩٠م وتعديلاته ولائحته التنفيذية وتعديلاتها والقوانين والأنظمة واللوائح النافذة.

مادة (٤) : يصدر وزير المالية التعليمات التنفيذية لهذا القانون بما لا يتعارض مع أحكامه وأحكام القانون المالي رقم (٨) لسنة ١٩٩٠م وتعديلاته وقوانين الجهات المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة وقانون المؤسسات رقم (٣٥) لسنة ١٩٩١م وتعديلاته والقوانين الأخرى النافذة.

مادة (٥) : يعمل بهذا القانون من أول يناير ٢٠١٠م وينشر في الجريدة الرسمية.

صدر برئاسة الجمهورية بصنعاء

بتاريخ : / / ١٤٣٠هـ

الموافق : / / ٢٠٠٩م

علي عبد الله صالح

رئيس الجمهورية